الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 4 حزيران 2025
العدد 5510 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 4 Juin 2025 no 5510 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

ميديا

من ناصر إلى نصرالله
كي الوعي العربي تمهيداً للتطبيع

14

تنفيعات و70 ألف دولار شهرياً مصاريف استجمام
من يؤخّر ملاحقة أمين سلام؟ 4

عراقجي للرؤساء: حدّدوا الآلية ونحن جاهزون لدعم الإعمار 3

عباس يتراجع: تسرّعنا في ملف السلاح! 2

أميركا في سوريا
نعم للاحتضان «الجهاديين»

10

(أ ف ب)

قضية اليوم

أبو مازن يتراجع عن تسليم السلاح: تسرّعنا!

وفيق قانصوه

حصر السلاح - بما فيه الفلسطيني - بيد الدولة بند دائم على جدول أعمال السلطة اللبنانية الجديدة. غير أن أحداً لم يطلب من الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن يبادر إلى فتح هذا الملف، لعلم الجميع، بمن فيهم سلطة رام الله نفسها، أن هذا مسار شائك ومعقّد، وأن أيّ حل جذري له لا يمكن أن يتم خارج سياق تسوية شاملة للقضية الفلسطينية برمّتها على مستوى الإقليم، وليس عبر مبادرات مرتجلة، أو مدفوعة من أطراف خارجية هدفها الأول والأساس سلاح المقاومة.

في زيارته لبيروت الشهر الماضي، بادر «أبو مازن» إلى طرح سحب سلاح المخيمات، وكأنه يحمل حلاً سحرياً لمشكلة غير مطروحة أصلاً، فبدت «مبادرته» كهدية بلا مناسبة، وكموقف بلا حساب لتبعاته، واستُقبلت بقدر من الاستغراب حتى من أركان الدولة اللبنانية (ربما باستثناء رئيس الحكومة نواف سلام)، لعلمهم بأن نفوذ سلطة عباس في المخيمات بالكاد يوازي نفوذ أيّ فصيل فلسطيني آخر. فضلاً عن أن «الهدية المسمومة» هذه تسبّبت بانقسام داخل حركة «فتح» نفسها، وهذا ما أدّى إلى تراجع رأم الله عن مبادرتها الكلامية.

ففي اجتماع أمني عُقد أمس ضمّ ضابطين من مديرية المخابرات في الجيش اللبناني وضابطين من الأمن العام، إلى جانب وفد فلسطيني رفيع تألّف من ثلاثة ضباط برتبة لواء ومسؤول الملف اللبناني في منظمة التحرير الفلسطينية عزّام الأحمد، أكّد ممثّلو السلطة الفلسطينية «أننا ملتزمون، ولن نتراجع عن تسليم السلاح، ونحن عند وعدنا». لكنهم استدركوا بـ«أننا تسرّعنا في تحديد مواعيد تسليم السلاح قبل الاتفاق

> **طلب الفلسطينيون في لقاء أمني من لبنان مزيداً من الوقت لإقرار آلية للتسليم**

على آلية جمعه»، طالبين مزيداً من الوقت، لأن «تحديد مواعيد التسليم لم يكن مقروناً بآلية واضحة للتنفيذ الذي يتطلّب وضع ضوابط دقيقة ومطابَقة القبود، وهو ما يحتاج إلى ترتيبات زمنية وإدارية لا تزال قيد الإعداد».

وكان مقرّراً، وفق ما التزمه الفلسطينيون، البدء في جمع سلاح المخيمات في بيروت في 16 الجاري، وفي مخيمات البقاع والشمال في 1 تموز المقبل، على أن يجري البحث لاحقاً في مواعيد تسليم سلاح مخيمات الجنوب.

مصادر لبنانية متابعة رأت أن ما طرحه الوفد الفلسطيني يشكّل تراجعاً فعلياً عن مبادرة عباس المتسرّعة، أو على الأقل تجميداً لها إلى أجل غير مسمّى، في انتظار مخرج يحفظ ماء الوجه. ولفتت إلى أن مبادرة عباس بشأن سحب السلاح الفلسطيني من المخيمات «تفتقر إلى الجدية، ولا يمكن تطبيقها، وتحمل قدراً من التضليل». وأضافت أن رئيس السلطة الفلسطينية «جاء إلى لبنان حاملاً ورقة فتنة داخلية، تهدف فعلياً إلى تجريد فصائل المقاومة الفلسطينية من غطائها، تمهيداً لضرب مشروعية سلاح حزب الله الذي يستمدّ شرعيته من كونه في موقع المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن أنه في ظل وجود سلاح فلسطيني متمركز عند أبواب الجنوب، لا يمكن أن يُطلب من مقاومة لبنانية تسليم سلاحها».

وأشارت المصادر إلى أن ما حمله «أبو مازن» إلى بيروت كان يمكن أن يؤدّي إلى صدام فلسطيني - لبناني، وربما إلى انقسام داخلي لبناني، لولا تعامل رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري معه ببرودة ومسؤولية، ما أدّى إلى تحويله إلى خلاف فلسطيني - فلسطيني، في ظل اعتراض عدد من قادة «فتح» على الخطوة.

وتُضيف المصادر أن الجانب الفلسطيني هو من بادر إلى طرح مسألة تسليم السلاح، و«هو من تسلّق الشجرة، فيما الدولة تعاملت بمسؤولية وحرص. جاؤوا بصفتهم سلطة وقالوا إنهم يريدون تسليم سلاحهم، فكان الجواب بطبيعة الحال: أهلاً وسهلاً. حدّدوا تواريخ واختاروا الأماكن التي تريدون التسليم فيها، فجاء الردّ بالموافقة. واليوم، يقولون إنهم بحاجة إلى تحديد آلية التسليم، وقد أبدى الجانب اللبناني أيضاً الاستعداد للتعاون. لكنّ الموقف اللبناني واضح تماماً: لا دخول إلى المخيمات، ولا انجرار إلى أيّ اشتباك، ولن تُستدرج الأجهزة الأمنية إلى فتنة تخدم حسابات خارجية لا مصلحة للبنان فيها».

في المحصّلة، ما بدأه الرئيس الفلسطيني على عجل احترق سريعاً، وسط إدراك متأخّر بأن الملف أعقد من أن يُفتح بخفّة، وأخطر من أن يُدار بحسابات ضيقة أو بضغط من الخارج، وأن السلاح لا يُسلَّم بقرار فوقي، بل بالتفاهم، وبما يضمن حماية المخيمات والجنوب معاً، لا كشفهما.

واشنطن «تتفهّم» حوار عون وحزب الله

قالت مصادر سياسية إن نائباً لبنانياً تربطه علاقات متينة بمسؤولين أميركيين أجرى أخيراً لقاءات في واشنطن، بالتنسيق مع رئيسَي الجمهورية جوزف عون والمجلس النيابي نبيه بري، شرح خلالها مخاطر الضغط على لبنان لنزع سلاح المقاومة، وما يمكن أن يؤدّي إليه ذلك من مشاكل داخلية. وأشارت إلى أن النائب أوضح لمحادثيه الأميركيين أهمية الحوار الداخلي لحل هذه المسألة وفقاً لطرح رئيس الجمهورية، مشيرة إلى أن إرهاصات هذا الحوار بدأت أخيراً في جلسات بين رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» محمد رعد والمدير العام السابق لوزارة الإعلام المقرّب من عون، محمد عبيد. وأشارت المصادر إلى «مرونة» أميركية و«تفهّم أكبر» في واشنطن لوجهة نظر بعبدا، «وقد يكون ذلك وراء قرار إزاحة نائبة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس عن منصبها». ولفتت إلى نقمة قواتية على توجّهات رئيس الجمهورية في هذا الشأن بسبب ما ترى معراب أنه «مماطلة» من الأخير في استغلال نتائج العدوان الإسرائيلي الأخير للضغط لسحب سلاح المقاومة.

(هيثم الموسوي)

تقرير

فلسطينيّو لبنان: أسئلة وجودية وأجوبة ضبابية

علوان فتح الله

منذ أن حطّت طائرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في بيروت، ظهر 21 أيار الماضي، لم يتغيّر على الأجواء الفلسطيني في لبنان شيء، سوى ازدياد الأسئلة التي تؤرّقه، وتدور كلّها حول المستقبل الشخصي والعائلي والجماعي، في ظلّ غياب الأجوبة المتعلّقة بحقوقه المدنية والإنسانية على الأراضي اللبنانية وحقّه في العودة إلى فلسطين.

والأسئلة ازدادت لأنّ هناك من أراد اختزال الزيارة بالسلاح الفلسطيني، ليتحوّل إلى مادّة وحيدة للنقاش، من دون التطرّق الجادّ والعميق للحقوق المدنية والإنسانية.

تجمع الشعبين الفلسطيني واللبناني نقاط تفاهم كثيرة، منها احترام سيادة الدولة وحقّها بممارسة سيادتها على أرضها، ورفض التوطين أو التهجير، والتمسك بحقّ العودة والهوية الفلسطينية كهوية نضالية لها الحقّ في التعبير عن نفسها إعلامياً وسياسياً وثقافياً، كما يُجمعان على التمسّك بوكالة «الأونروا» كمؤسسة دولية شاهدة على النكبة، والضغط لتطوير خدماتها في الطبابة والتعليم وغيرها.

أمّا الدولة، فتؤكّد حفظ كرامة اللاجئين، كما ورد في «خطاب القسم»، وترفض التوطين وتقرّ بحقّ العودة استناداً إلى القرار 194 والقرارات ذات الصلة، بينما يوجب عليها إقرار حقوق الفلسطينيّين بالعمل والتملك... وغيرهما من الحقوق الإنسانية الأساسية.

هذه نقاط واقعية. وإشكالية الحقوق، إذا حسُنت النوايا وعُولجت بحكمة ورويّة، تنهي الكثير من الأمور العالقة، وتسمح للفلسطينيّين بالعيش بشكل طبيعي. ما سمعناه من الرئيس جوزيف عون، ومن الأطراف الرسمية اللبنانية، كلام منطقي وواضح وصريح، ومطالب لبنانية سيادية لا خلاف عليها. لكنّ الجانب الأمني طغى عليها في بعض الأحيان، ولا سيما في ما يتعلّق بسحب سلاح المخيّمات، من دون الحديث عن خصوصية أمنها الداخلي، وحماية أهلها، في ظلّ ظروف أمنية شديدة التعقيد، إضافة إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى القرارات والتشريعات اللّازمة لتأمين الحقوق المدنية والإنسانية.

مشاكل فلسطينية «فتحاوية»

الرئيس الفلسطيني كان واضحاً لجهة المطالب اللبنانية، ولا سيما في ما يتعلّق ببسط سيادة الدولة على المخيّمات كما باقي المناطق اللبنانية. وهو يدرك تماماً الضغوط الدولية التي يتعرّض لها لبنان، فكانت زيارته أحد العوامل المساعدة على رفع هذه الضغوط، ولا سيما في ملف السلاح الفلسطيني، وفق ما ورد في البيان اللبناني - الفلسطيني المشترك، مع احتفاظه بخطابه الرافض للتوطين، والمؤكّد على حقّ العودة. وفي الاجتماع الذي انعقد برئاسة رئيس الحكومة نواف سلام، في 23 أيار الماضي، نوقشت سُبل تنفيذ التوجيهات الواردة في البيان المشترك الذي أكّد حصر السلاح في يد الدولة اللبنانية واحترام سيادتها. كما اتّفق المجتمعون على إطلاق مسار لتسليم السلاح وفق جدول زمنيّ مُحدّد، بالتزامن مع اتّخاذ خطوات عملية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للّاجئين الفلسطينيّين.

كلام عباس، وما اتّفق عليه مع الدولة اللبنانية، يُفترض أن يُلزم تلقائياً فصائل منظّمة التحرير الفلسطينية، وحركة «فتح» تحديداً. لكن ما حدث هو العكس،

> **تسبّبت زيارة أبو مازن ببلبلة وأثارت جدلاً داخل حركة «فتح» نفسها**

فقد تسبّبت زيارته ببلبلة، وأثارت الجدل داخل الحركة نفسها، فسمعنا الكثير من التصريحات موقّعة باسم «العاصفة»، ومن شخصيات فتحاوية قيادية معروفة، أبرزها مسؤول اللجان الشعبية في لبنان الدكتور سرحان سرحان، الذي طرح مسألتين في غاية الأهمّية، تدلان ربما على حالة تفكّك في صفوف «فتح»، وعلى تناقض واضح في خطابها.

فمن جهة استشهد سرحان بكلام الرئيس الفلسطيني، ومن جهة أخرى، اقتبس كلاماً نسبَه إلى الشهيد صلاح خلف (أبو إياد)، قال فيه: «مين الأهبل اللي بدو يسلم بندقيّته وما يزال هناك احتلال إسرائيلي»، مؤكّداً أنّ بوصلة السلاح الفلسطيني هي العدو الإسرائيلي. وأوحى بأنّ الوفد الفلسطيني الذي رافق عباس لا يمثّل الفلسطينيّين في لبنان، لعدم وجود أي من قياديّي لبنان، كالسفير أشرف دبور أو أمين سر فصائل منظّمة التحرير الفلسطينية في لبنان فتحي أبو العردات.

وبعد كلام من قياديّ فتحاوي بهذا الحجم، فإنّ الأسئلة ازدادت، وبعضها كبير، ومنها: هل هناك أزمة داخلية في «فتح»؟ وهل هناك أزمة بين «فتح» في لبنان و«فتح» الداخل؟

الشعب الفلسطيني في لبنان مرّ بظروف صعبة وقاهرة خلال 77 عاماً من اللّجوء، بعض هذه الظروف كانت قاتلة، كما في صبرا وشاتيلا، لكن مشاهد أخرى «استحدثتْ» منذ سنوات، منها تجّار المخدرات الذين يسيطرون على المخيّمات، ويترّيصون بها، وهم رهن إشارة مشغّليهم في بعض الفصائل الفلسطينية، وفي بعض الأحزاب والقوى اللبنانية. هذا المشهد، جعل السلاح في المخيّمات سلاحاً غير آمن، يستخدم في غير مكانه، فغابت مكانته، إذ لم يعد حامله فدائياً يمكن الدفاع عنه. لكن، مع ذلك، لا يجوز بأي حال من الأحوال، أن يُحرم الفلسطيني من سبل العيش الكريم، لذرائع مختلفة لدى الحكومات المتعاقبة في لبنان. كما أخيراً، ما استُجدّ، من خلاف فصائلي، هذه المرة فتحاوي - فتحاوي، يُحاول البعض كتم صوته، ولفلفته. وهذا ما جاء بأمين سر «منظمة التحرير الفلسطينية» عزام الأحمد مجدّداً إلى لبنان. لكن حتى تنتهي الأزمة، المفروض على القادة الأمنيّين على شعبهم، وضع حد للجميع، وإعادة الاعتبار للمؤسّسات الفلسطينية الرسمية في لبنان، وإعادة كل شخص لمسؤولياته فقط، من دون تدخل السفارة في المنظمة أو العكس.

المشهد السياسي

عراقجي لعون: حدّدوا الآلية... ونحن جاهزون لدعم إعادة الإعمار

غرق السياسيون في بيروت في تقصّي خلفية قرار إقالة الموفدة الأميركية مورغان أورتاغوس، وسط تقارير عن أن مَن سيخلفها هو جويل رايبورن. وقد ران الصمت صالونات المجموعات التي لا تزال تعيش أيام الحرب الإسرائيلية على لبنان. وفي أثناء ذلك، حطّ وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في بيروت آتياً من القاهرة، ليؤكّد أمام المسؤولين اللبنانيين، دعم الموقف اللبناني الرامي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف اعتداءاته، ويُجدّد استعداد بلاده لدعم مشروع إعادة الإعمار.

زيارة عراقجي إلى بيروت هدفت إلى تأكيد رؤية طهران، القائمة على ضرورة الحفاظ على التوازنات في هذا البلد، الذي يطغى النفوذ الأميركي فيه. وهو أكّد أنه جاء في إطار «فتح صفحة جديدة في العلاقة مع لبنان، انطلاقاً من الظروف المستجدّة التي يشهدها لبنان والمنطقة»، مُعطياً إشارات قوية إلى قرار إيراني بعدم ترك لبنان فريسة للأميركيين والإسرائيليين. كما أكّد «استعداد الشركات الإيرانيّة للمساهمة في جهود إعادة إعمار لبنان في حال طلبت الحكومة اللبنانيّة ذلك»، لافتاً إلى «الجهود التي تقوم بها الجمهورية الإسلامية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي».

يُشار إلى أن زيارة عراقجي أتت في عزّ حملة التحريض التي تقودها جماعة أميركا في لبنان، والتي وصلت إلى حدّ المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران. وهو استهلّ نشاطه بلقاء الوزير يوسف رجي الذي يتعمّد إظهار سلوك عدائي تجاه إيران. وأكّد رجي أمام الضيف الإيراني أن «لبنان يُعوّل على حرص الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أمنه واستقراره وسلمه الأهلي، تمكيناً له من تجاوز التحديات الجسام التي يواجهها، بدءاً من استكمال الجهد الدبلوماسي الرامي إلى تحرير الأراضي التي لا تزال تحتلّها إسرائيل ووقف اعتداءاتها المتواصلة، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها وحصر السلاح بيدها، وصولاً إلى تأمين الدعم اللازم من الدول الصديقة للبنان».

وكشفت مصادر بارزة أن «عراقجي ردّ على رجّي الذي اعتبر أن العمل المسلّح أدّى إلى خسارة لبنان، بالقول إن الضغوط الدولية لا تكفي وحدها لاسترجاع حقوق لبنان، خصوصاً أن التجربة في المنطقة أكّدت أن إسرائيل لا تخضع إلا بالقوة». وذكّر عراقجي نظيره اللبناني بأن «المقاومة أكّدت نجاعتها طوال السنوات الماضية في مواجهة الاحتلال»، مشيراً إلى أن «أميركا وإسرائيل لن تكتفيا بنزع سلاح المقاومة، بل هما تريدان جيشاً لبنانياً من دون قوة، لأن المطلوب أن تكون كل المنطقة منزوعة الأنياب».

ووفقاً للمصادر ذاتها، فإن عراقجي قدّم للرؤساء جوزيف عون ونبيه بري ونواف سلام، «عرضاً لمجريات المفاوضات الإيرانية - الأميركية وما وصلت إليه»، مشيراً إلى أن «التناقض الذي تحمله المواقف الأميركية تجاه إيران يُؤخّر إنجاز الاتفاق، إلّا أن فرص نجاحها أكبر بكثير من مؤشرات فشلها، خصوصاً أن إيران تُصرّ على الاتفاق وتحرص عليه». كما أكّد عراقجي للمسؤولين اللبنانيين «استعداد إيران الكامل للمساعدة في إعادة الإعمار»، مُكرّراً الطلب إلى الحكومة اللبنانية الإعلان عن آلية العمل في مشروع الإعمار، حتى تتسنّى لإيران المساهمة فيه. ووصفت المصادر أجواء الاجتماعات بـ«الهادئة والإيجابية»، ولا سيما أن الوزير الإيراني تحدّث عن «صفحة جديدة من العلاقات على قاعدة الاحترام المتبادل، والبحث في العلاقات التجارية». كما عرض «تحسين إيران لعلاقاتها مع دول الخليج، ولا سيما السعودية»، مُركّزاً على مبدأ الحوار بين اللبنانيين.

واعتبرت المصادر أن زيارة عراقجي تنطوي على أبعاد عدّة، أبرزها وأوّلها توجيه طهران لكل المعنيين، وتحديداً خصومها، رسالة بأنها ورغم كل ما يحصل ضدّها، منفتحة على الداخل اللبناني ومستعدّة للمساعدة، ثم تأكيد أن «لبنان بالنسبة إلى إيران هو بلد محوري، ويدخل ضمن سياسة التكامل الاستراتيجي والتعاون مع دول المنطقة، لإرساء نوع من التوازن رغم أن عملها ضاق في عدد من الساحات»، خاصةً أن إيران تدرك حجم النفوذ الأميركي في لبنان حالياً.

وفي سياق الحركة الدبلوماسية، تبلّغ عون من السفير الفرنسي في بيروت هيرفي مـاغرو، أن الموفد الرئاسي جان - إيف لودريان سيزور بيروت بعد عطلة عيد الأضحى، لمتابعة البحث في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما الإصلاحات وإعادة الإعمار.

(الأخبار)

عراقجي خلال توقيع كتابه «قوة التفاوض» في بيروت أمس (من الويب)

علم وخبر

لقاء السيستاني - عون لم ينعقد لأسباب صحّية

نفت مصادر متابعة أن يكون المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني قد رفض استقبال الرئيس جوزف عون لدى زيارته للعراق مطلع هذا الشهر احتجاجاً على تصريحات سابقة لعون تتعلّق بقوات الحشد الشعبي. وأكّدت أنّ الرئيس اللبناني تحادث هاتفياً مع السيد رضا السيستاني، نجل المرجع الأعلى الذي قلّص استقبالاته الرسمية بسبب ظروفه الصحّية، مشيرةً إلى أنّ المحادثة الهاتفية كانت «جيّدة جداً»، وأكّد فيها السيستاني الوقوف إلى جانب لبنان. ولفتت المصادر إلى أنّ المرجع الشيعي سبق أن اعتذر، لأسباب نفسها، عن عدم استقبال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان الذي زار بغداد في أيلول الماضي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في زيارته للعراق عام 2020.

العلاقة بين بيروت ودمشق «ممتازة»

قالت مصادر سياسية إنّ سياسياً عراقياً متزوّجاً من لبنانية، يعمل بتكليف من الحكومة العراقية على أكثر من ملفّ سياسي وإقليمي يتعلّق بلبنان، ومن بين الملفّات حلّ أزمة الشيعة السوريّين الذي نزحوا إلى لبنان بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق بشار الأسد، بعدما قدّمت حكومة الشرع ضمانات لشيعة دمشق وحلب. وأضافت أنّ حل مشكلة شيعة حمص وريف القصير الذين لجأوا إلى لبنان تنتظر ترسيم الحدود الذي سيبدأ فور جهوز الحكومة السورية لذلك إدارياً. وأضافت المصادر أنّ السياسي العراقي الذي زار مؤخّراً الرئيس جوزف عون والرئيس السوري أحمد الشرع، قام بدور كبير لتحسين العلاقة بين دمشق وبيروت. ولفتت إلى أنّ هذه العلاقة تتطوّر باطّراد وهي «ممتازة»، وإنّ التنسيق في أعلى درجاته بين الأجهزة الأمنية في البلدين في ما يتعلّق بالمشاكل الحدودية التي «انتهت تماماً»، إضافة إلى تنسيق مباشر بين الأمن العام اللبناني والأمن العام السوري في شأن المعابر الحدودية.

«داعش» يستفيق في سوريا

أكّدت مصادر أمنية أنّ التعاون في أعلى درجاته بين الأجهزة الأمنية اللبنانية والعراقية في ما يتعلق باستئناف تنظيم «داعش» نشاطه، خصوصاً بعد إعلان التنظيم مسؤوليّته نهاية الشهر الماضي، عن تنفيذ هجوم ضد الجيش السوري في ريف السويداء، هو الأول منذ وصول الرئيس السوري أحمد الشرع إلى الحكم نهاية العام الماضي. وقالت إنّ وجود نحو 45 ألف مقاتل أجنبي في سوريا يثير الكثير من المخاوف، مشيرةً إلى أنّ بغداد وعمان تتّخذان احتياطات وقائية لمنع تسرّب هؤلاء إلى أراضيهما، فيما ضيق مساحة لبنان لا يسمح بتسلّل كثيرين منهم. ولفتت المصادر إلى أنّ هناك مخاوف جدّية من أنّ التنظيم الذي لا يتصرّف في العادة من تلقاء نفسه، قد يستأنف عملياته في سوريا مدفوعاً بأجندات خارجية لخربطة الوضع الأمني أو للضغط على الشرع لتقديم تنازلات باتّجاه التسوية مع العدو الإسرائيلي.

قضية

70 ألف دولار شهرياً مصاريف استجمام... وعقود وهمية وتنفيعات

لماذا يماطل القضاء في ملاحقة أمين سلام؟

رلى إبراهيم

مَثُلَ وزير الاقتصاد السابق أمين سلام أمس أمام النائب العام التمييزي جمال الحجار، بعد ادّعاء رئيس هيئة القضايا في وزارة العدل كلود غانم عليه، بناءً على شكوى مباشرة من الوزير الحالي عامر البساط، بتهم متعدّدة تتمحور حول تبييض أموال وتزوير واختلاس وهدر المال العام. وهذه ليست المرة الأولى التي يخضع فيها سلام للتحقيق، بل سبقتها جلسة الخميس الماضي أمام الحجار نفسه، لكنها انتهت بتركه بسند إقامة مع رفع قرار منع السفر عنه. ورغم كل ما يدّعيه سلام في كل مرّة عن «مؤامرت» للإيقاع به من قبل شركات التأمين، فقد بدأ هامش تفلّته من العقاب يضيق جداً، مع اكتمال كل الأدلة والمستندات الموقّعة بقلمه، والتي تُثبتُ صرفه أموال صندوق «لجنة مراقبة هيئات الضمان» على مآرب شخصية، إضافةً إلى قيام شقيقه ومستشاره الاقتصادي كريم، بابتزاز شركات التأمين، مُستخدماً اسمه للضغط على مالكي هذه الشركات. وهو ما أدّى إلى توقيف مستشار سلام، فادي تميم، أولاً، قبل الإفراج عنه بعد انتهاء محكوميته، ليتم توقيف كريم أخيراً، مع إبقاء التحقيق مفتوحاً مع نقيب خبراء المحاسبة إيلي عبود، الذي كان شريك الأخوين سلام في هذه الفضيحة.

رئيس اللجنة يواجه وزير الاقتصاد

أمس، تواجه سلام وكل من رئيس «لجنة مراقبة هيئات الضمان» الحالي نديم حداد ورئيسها السابق إيلي معلوف أمام النائب العام التمييزي. وخلافاً لتصريح الوكيل القانوني لسلام، سامر الحاج، عن «تطابق في أقوال الثلاثة واقتناع الحجار بكل المستندات التي قدّمها سلام»، علمت «الأخبار» أن حداد أكّد للحجار عدم اقتناعه بطريقة عمل نقيب خبراء المحاسبة، ولا بنتيجة التدقيق الجنائي في حسابات ست من أكبر شركات التأمين، ما استدعى طلبه خفض قيمة عقد الوزارة معه. كما أشار إلى إضاعته أكثر من مرّة على استخدام سلام أموال صندوق لجنة المراقبة لمصاريف خاصة، ليُبرّر الوزير السابق كل هذا الهدر بأنه كان يتولّى رئاستها لأكثر من سنة، في ظلّ غياب رئيسها، ما سمح له بصياغة تلك القرارات والتوقيع عليها، ما يعني أنه تعدّى على صلاحيات الرئيس التي تنص عليها المادة 4 من قانون تنظيم هيئات الضمان، فضلاً عن مخالفته المادة 52، التي تحصر وجهة صرف أموال الصندوق بعمليات الرقابة، لا السفر والاستجمام، على حساب المال العام. فلجنة الرقابة التابعة لوزارة الاقتصاد تمتلك صندوقاً مالياً مستقلاً، لا يخضع لميزانية الدولة، ولا للمالية العامة، ويتغذى من بوالص التأمين، إذ يحصل الصندوق على نسبة 2 بالألف على كل بوليصة، وهو بمثابة رسم مراقبة. وقد وصلت قيمة الأموال المودعة في الصندوق هذا العام إلى نحو 2,3 مليون دولار. وتُعدّ الشائبة الوحيدة في الصندوق ارتباط اللجنة بشخص الوزير، وليس الوزارة، ما يتيح له فرض مصاريف على رئيس اللجنة، حتى لو لم يكن الأخير مقتنعاً بها. فالقانون يجيز للوزير إقالة الرئيس بشحطة قلم، ويمنعه من الوقوف في وجهه، كما حصل مع معلوف الذي ترك منصبه في أوائل عام 2023، نتيجة انخفاض قيمة راتبه، واضطراره إلى الخضوع للوزير في كل ما يريده. وقد صرّح الأخير بكل ذلك أمام الحجار في جلسة أمس. وبات من المفروض تعديل القانون لإتاحة حصول اللجنة على شخصية معنوية مستقلّة تسمح لها بتطوير نفسها، وتحول دون استخدامها من قبل وزراء الاقتصاد، كما يحلو لهم. فالأمر ليس محصوراً بسلام وحسب، بل جرى في فترات متلاحقة على امتداد عدة عهود، استعمل خلالها الوزراء تلك الأموال لدفع تكاليف مرتفعة لاستشاريين، وترميم مكاتبهم، وتسديد نفقات مصاريف خاصة.

> استأجر سلام سيارة بقيمة 2000 دولار شهرياً على مدى ثلاث سنوات من المال العام

«دكانة» آل سلام

في سياق التحقيق، سأل النائب العام التمييزي عن الفترة التي أعقبت ترك معلوف لمنصبه، حين بقيت اللجنة من دون رئيس لمدة تقارب السنة، بشكل متعمّد من قبل سلام، ليقوم بإدارة الوزارة واللجنة معاً، ويأخذ راحته بالصرف من دون حسيب أو رقيب، قبل أن يضطر سلام بعدها، تحت وطأة الشكاوى والاستدعاءات القضائية، إلى تعيين نديم حداد رئيساً للجنة في بداية 2024. وقد حاول الأخير إيقاف كل الصرف العشوائي حتى لا يُتّهم بأي شراكة مع الوزير. بدايةً راجعَ ملف العقود التي كان يتقاضاها نقيب خبراء المحاسبة إيلي عبود لقاء ما أسماه التدقيق الجنائي في حسابات 15 شركة تأمين، إذ زعم عبود حينها أنها راكمت أرباحاً عقب انفجار مرفأ بيروت تفوق 500 مليون دولار. وأقنع سلام آنذاك أن بإمكانه إحداث ضجة بسبب ذلك، واستخدام أرباح الشركات لإعادة بناء الأهراءات أو التعويض على المتضرّرين. وعليه نصّ العقد مع عبود على أن يتقاضى 70 ألف دولار لقاء كل عقد تدقيق، على أن يبدأ بست شركات، وتُسدّد الوزارة له 210 آلاف دولار كدفعة أولى و210 آلاف دولار أخرى عند تسلّمها التقارير. وتبيّن لحداد عند مراجعته هذه العقود أن عبود تقاضى الدفعة الأولى ويطالب بالثانية لقاء تقرير هزيل مطبوع على ورقة A4، على أن يتابع التدقيق في الشركات التسع الباقية، ويستحصل على 560 ألف دولار إضافية، ليصل مجموع ما يحصل عليه إلى أكثر من مليون دولار، مع احتساب 10% ضريبة على القيمة المضافة. عندها طلب حداد خفض قيمة العقود على الفور، رافضاً تسديد الدفعة الثانية، بعد أن ثبت له أن نتيجة التدقيق فضحت أكاذيب عبود، ليرفض إكمال العمل معه، ولا سيما أن رسم المراقبة الذي يُغذّي الصندوق مخصّص لأعمال الرقابة والدراسات لتطوير النظام المالي وتدريب الموظفين، وليس مخصّصاً لعقود وهمية وتنفيعات. وتبيّن أيضاً، وفقاً للمستندات، أن سلام دأب على سحب 50 ألف دولار شهرياً من الصندوق و2 مليار ليرة لبنانية (ما يعادل 20 ألف دولار كان يُصرّح عنها بالدولار)، واستخدمها لتمويل رحلاته الخاصة إلى المغرب والسعودية وقطر ودول أخرى، إضافة إلى إقامته في الفنادق، واستئجاره سيارة من نوع «تاهو» بقيمة 2000 دولار شهرياً، على مدى ثلاث سنوات، قضاها في الوزارة. وكان يمكن عوضاً عن استئجارها، شراء سيارة بالقيمة نفسها وإبقاؤها في تصرف لجنة المراقبة، طالما أنها سُدّدت بأموال صندوقها. كما بيّنت العقود أن سلام أبرم عقداً مع أحد المحامين بقيمة 25 ألف دولار لكل فصل من العام، أي 100 ألف دولار سنوياً، فآثر رئيس اللجنة وقفه، بعد تسديد الفصل الأول منه فقط. اللافت هنا أن الوزير كان يُنصّب نفسه رئيساً للجنة، في خرق واضح للقانون، الذي ينصُّ على أن يقوم رئيس اللجنة برفع الاقتراحات إلى الوزير، في ما يخص الاستشاريين والتدقيق وكل ما يتعلق باللجنة، بعد استدراج العروض وتحويلها إلى الوحدة المالية للموافقة عليها. غير أن سلام وشقيقه تعاملا مع أموال الصندوق على أنه دكانة العائلة، فأسرفا في صرف أمواله على مدى سنوات، دون أي محضر سحب، وتحت عنوان «المصاريف النثرية». وعندما احتدمت الأمور في لجنة الاقتصاد النيابية، وفي الإعلام بداية عام 2024، وغداة استدعائه من قبل المدّعي العام المالي السابق القاضي علي إبراهيم، أعاد كريم 152 ألف دولار إلى حساب الوزارة في «بنك بيروت». وعندما سأل الحجار سلام عن الأمر أمس، أجاب بأنه هو من أعطى المبلغ لشقيقه كي يعيده إلى المصرف، مبرّراً فعلته بالوضع المصرفي الهشّ الذي استدعى إبقاءه الدولارات في حوزته، ليتمكّن من دفع رواتب الموظفين. مع العلم أن مجموع الرواتب لا يتعدّى 17 ألف دولار شهرياً، ما يفرض السؤال عن مغبّة مراكمة هذا المبلغ الكبير، دون صرفه، والسؤال أيضاً عن المكان الذي كان الوزير «يُخبّئه» فيه، ولماذا أعاده قبيل التحقيق مع شقيقه الذي جمّدت «هيئة التحقيق الخاصة» كل حساباته المصرفية، بما فيها حساب كان يديره لمصلحة شقيقه؟ وبعد كل تلك الإثباتات المقدّمة من لجنة الاقتصاد ومن وزير الاقتصاد عامر البساط، إضافة إلى شهادات الموظفين، هل يجوز إبقاء أمين سلام حرّاً وتشجيع الموظفين العامين على اختلاس الأموال من دون محاسبتهم؟ وهل سيكتفي القضاء بتوقيف مستشار الوزير وشقيقه وقطع حبل التحقيق قبل أن يصل إلى الرأس المدبّر لكل هذا المخطط؟

(هيثم الموسوي)

تقرير

استقالات جماعيّة في بلدية طرابلس

معركة نفوذ بين ميقاتي وكرامي؟

لينا فخر الدين

لم تُفلح جميع المساعي لرأب الصدع والتوفيق بين الأعضاء الجدد لبلدية طرابلس، لتطيح بها أمس تقديم نصف عدد أعضائها (الأعضاء الـ 11 الفائزين من لائحة نسيج طرابلس برئاسة وائل زمرلي والعضو الفائز من لائحة حراس المدينة) استقالاتهم إلى محافظ الشمال بالإنابة، إيمان الرافعي. وهو ما بيّن أنّ كلّ ما قيل قبل فتح صناديق الاقتراع عن أنّ «الجميع سيعملون للنهوض بالمدينة بغضّ النّظر عن الفريق الرابح أو الخاسر»، والتّعهد الذي تمّ توقيعه بطلب من مفتي طرابلس والشمال، الشّيخ محمد إمام، قبل يوم الانتخاب، بأنّ «الجميع سيكونون جنوداً في خدمة طرابلس إلى جانب الفائزين»، لم يكن إلّا كلاماً في الهواء.

في المقابل، ثمّة من يقول داخل المدينة إنّ وأد المجلس البلدي بعد أيام قليلة على ولادته، مردُّه إلى تحوّل المعركة إلى حرب سياسية بين الرئيس نجيب ميقاتي من جهة، والنائب فيصل كرامي من جهة ثانية، فيما يُرجّح هؤلاء ألّا ينضمّ النائب أشرف ريفي إليهما، لأخذه بعين الاعتبار الانتخابات النيابية التي ستجري بعد عام. ويعتقد هؤلاء أنّ ميقاتي لا يُريد للمجلس الجديد أن يدور في فلك «الأفندي»، خصوصاً بعد أن عمد كرامي إلى استقبال أعضاء لائحة «رؤية طرابلس» ونشر مقطع مصوّر من لقائهم، مع العلم أنّ أعضاء اللائحة جالوا على عدد من فعاليات طرابلس.

وإذا كان هؤلاء يتّهمون ميقاتي بأنه وراء رفع «نسيج طرابلس» لسقوف مطالبهم، والتحريض على استقالاتهم بشكل جماعي، إضافةً إلى تدخّلات مباشرة من مدير مكتبه رامي الرفاعي، فإنّ المحسوبين على رئيس الحكومة السابق ينفون هذا الأمر، مُؤكّدين أنّ «ميقاتي على مسافة واحدة من الجميع، وهو حاول تقريب وجهات النّظر، وفق ما ظهر أثناء استقباله لرئيس البلدية المُنتخب عبد الحميد كريمة، دون أن يتمكّن منذ ذلك». وهو ما يقوله أيضاً بعض المتابعين الذين يعتبرون أنّ المعركة ليست سياسية، وإنّما «الفوقيّة في التعاطي والأنانيات التي تعلو على عقليّة البعض، ستؤدّي إلى حرمان طرابلس من مجلس بلدي بعد سنواتٍ من الخلافات، التي أدّت إلى إيقاف المشاريع التنمويّة».

«كسر شوكة» كريمة

أمّا المقرّبون من كريمة، فهم يشيرون إلى أنّ ما حصل أمس هدفه «كسر شوكة» الرئيس المُنتخب في بداية عهده، عبر إجباره على توقيع تعهّد خارج مقرّ البلدية، وفي مكانٍ يُحدّده زمرلي والأعضاء المحسوبون عليه، إضافةً إلى جني المكاسب، عبر إجباره على منحهم مناصب مُعيّنة. يُشار في هذا السياق إلى أنّ كريمة سبق واتّفق مع الأعضاء المستقيلين على إعطاء زمرلي رئاسة اتّحاد بلديات الفيحاء، فيما طالبه هؤلاء بأن تؤول إليهم بعض اللجان الأساسية كالمالية والتربية.

ويلفت متابعون إلى أنّ كريمة الذي كان منفتحاً على القبول بالحلول المطروحة، كان في الوقت عينه واقعياً. إذ وعد ببذل الجهود لتأمين مطالب «نسيج»، مع إشارته إلى أنه لن يكون بمقدوره ضمان مسار التصويت في اتّحاد البلديات، وإن كان العُرف يُمنح رئاستها لطرابلس. وينسحب ذلك على المجلس البلدي، لجهة عدم قدرته على ضمان إعطائهم اللجان الأساسية التي يطالبون بها.

> يعمل بعض المفاوضين على إقناع أكثر من عضو من أجل التراجع عن استقالتهم

وهو ما أشعر هؤلاء بأزمة ثقة مع كريمة، عبّروا عنها في جلسة عُقدت عند المحافظ بالإنابة أمس، عندما رفضوا توقيع التعهّد مع كريمة داخل مقر البلدية، وفقاً لاتّفاقهما قبل يومين، ليُصرَّ زمرلي على التوقيع في مكتب المحافظ بالإنابة (الرافعي). في المقابل، رفض كريمة ذلك، معتبراً أنّ حل الأمر بهذه الطريقة يُهشّم نفوذه داخل المجلس ويبتر صلاحياته، ما أدّى إلى تمسّك الأعضاء الـ 12 بالاستقالة، وتقديمها إلى الرافعي.

الحجّار يُحبط المفاوضات؟

ويتّهم بعض المقرّبين من «نسيج» وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار بالدخول إلى خط إحباط المفاوضات. فبعدما قال إنّه لا يضمن دعوته إلى انتخابات خلال شهرين، ما أدّى إلى تراجع الأعضاء الـ 12 عن استقالاتهم نهاية الأسبوع الماضي، نقل رئيس لائحة «نسيج» عن الوزير قوله إنّه بإمكانه الدعوة لانتخابات بعد شهرين من إطاحة المجلس الجديد. واعتبر بعض الأعضاء أنّ كلام الحجار، في حال ثبوته، شجّع زمرلي على الاستقالة وإطاحة المجلس، مُستغربين الأسباب التي دفعته إلى الكشف عن موقفه لأحد الأعضاء.

في المقابل، يعتبر بعض الأعضاء أنّ الأمور لم تنتهِ بعد، إذ يحقّ للمستقيلين التراجع خلال مهلة 30 يوماً. ويُرجّحون أن يتراجع بعض الأعضاء عن استقالاتهم، خصوصاً في ظلّ المساعي الآيلة إلى خرق «نسيج»، كما حصل في جلسة انتخاب الرئيس، ما سيُؤدّي حكماً إلى عدم إطاحة المجلس والاستمرار ولو بالنصف زائداً واحداً. بينما يعتقد آخرون استحالة تراجع شخص واحد فقط من المُستقيلين، حتّى لا يتمّ اتّهامه بأنه الشخص الذي صوّت لكريمة وحرم زمرلي من الرئاسة. في المحصّلة، ترمي المفاوضات الجارية لدفع أكثر من عضو عن استقالته، من دون أن يحسم الدّاخلون على خط المفاوضات إمكانية نجاحهم في شقّ صف «نسيج».

(هيثم الموسوي)

تقرير

الأشغال قرب محمية صور مُستمرة

وزارة الدفاع تزدري القضاء مُجدداً

راجانا حمية

بعد شهرين على قرار قاضية الأمور المستعجلة في صور، يولا غطيمي، وقف الأشغال في العقارين 1574 و1575، في منطقة الشواكير المحاذية لمحمية شاطئ صور، ورغم تبلغ الجهات المعنية، بما فيها وزارة الدفاع، لا تزال الأعمال مستمرة، وكأن لا قضاء ولا عجلة. وكانت غطيمي اتخذت قرارها بناءً على شكوى جمعية «الجنوبيون الخضر»، إثر معاينتها «تعدّيات» على أرض مُصنّفة أثرية وبيئية، لإقامة نادٍ للضباط عليها.

تتصرّف وزارة الدفاع وكأنها «أكبر من القانون»، إذ تستكمل بناء النادي بأريحية مُطلقة وبحراسة عسكرية مُشدّدة. وتجادل بالتوازي صاحب الشكوى، في جوابها المُتأخّر أصلاً على القرار القضائي، في صفتِه، من دون أن تجيبه عن الاستفسارات عن تراخيص البناء ودراسة الأثر البيئي والتزام الشروط البيئية والأثرية، مع الإشارة إلى أن البناء يقع في المنطقة الرطبة، وملاصق للمحمية والآثار.

هكذا، وبعد 80 يوماً من التأخير، ردّت الوزارة على قرار غطيمي في 11 أيار الماضي، بالتصويب على «الجنوبيون الخضر»، من زاوية عدم امتلاكها «السند القانوني الذي يوليها الصفة والمصلحة للتقدّم بطلب الأمر على عريضة»، منتقدةً لجوءها إلى قضاء العجلة، بدعوى أنه «كان لديها مُتّسع من الوقت لمراجعة قضاء الأساس (...) نظراً إلى أن تقديم الأمر على عريضة أتى بعد مرور مدة تتجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ تقديم الإخبار». وهو ما تنفيه الوكيلة القانونية للجمعية، فداء عبد الفتاح، التي تؤكد لجوءها إلى كل الأساليب القانونية قبل قضاء العجلة. وتبرّر الجمعية لجوءها إلى قضاء العجلة بالغموض الذي رافق المشروع ولا يزال، والسرعة في البناء، بلا أدنى اعتبار للمراجعات التي قامت بها الجهة المستدعية.

مُطالعة من ثلاث صفحات لم يكن فيها «إشارة واحدة إلى أصل القضية، هل هناك تراخيص؟ وهل استوفت الشروط؟ وهل هناك دراسة أثر بيئي؟ وهل هناك مراعاة للمحمية؟...»، تقول عبد الفتاح، التي لا تجد توصيفاً للرّد سوى أنه «جواب اللاجواب».

ورغم أنها لم تُقدّم أيّاً من المستندات المطلوبة، ذهبت الوزارة نحو مطالبة قاضية الأمور المستعجلة بالعودة عن القرار، ليس لعدم انتفاء صفة الجهة المستدعية فقط، بل لأنه يُشكّل بحدّ ذاته «ضرراً جسيماً ليس فقط لما سينتج منه من تبعات مادية مع شركة (أس أي أس) المُكلّفة من قبل الجيش تنفيذ الإنشاءات، وإنما الأخطر أن ما يتم تنفيذه حالياً هو مبنى من الباطون المسلح مخصص لتمركز القوة العسكرية المتمركزة ضمن منشآت خفيفة في المدة الراهنة (...) وذلك بهدف تأمين الحماية اللازمة لهذه العناصر من جراء الاعتداءات المتكررة والمتمادية والعنيفة من قبل العدو الإسرائيلي».

> شكّكت وزارة الدفاع في صفة المشتكي من دون الإجابة عن استفساراته وخالفت للمرة الثانية القرار القضائي

واعتبرت أن «وقف الأعمال في ظل عدم ارتداع العدو يطال حياة وأرواح العناصر العسكرية المنتشرة، وهو ما يُبرّر، بل يُوجب، الرجوع عن قرار وقف كل الأعمال الجارية»، قبل أن تدعو إلى «تعيين خبير متخصّص للكشف على العقارين بحضور مندوب من وزارة الدفاع». وهي إذ تطالب بذلك، «تتناسى أنها رفضت السماح للخبير البيئي الذي كلّفته قاضية الأمور المستعجلة بالكشف على العقارات، بحيث اكتفى بكتابة تقرير بناءً على ما شاهده بالعين المُجرّدة من الخارج، خصوصاً أنه لم يستطع عبور الحراسة»، بحسب المصادر المتابعة. ووفقاً لما تمّت معاينته، فإن ما يجري «بناؤه لا يشبه الثكنة العسكرية، وإنما نادٍ للضباط»، تُضيف المصادر، التي تطالب بـ«توضيح الأمر وتقديم المستندات اللازمة كي ننهي الجدل، فإما أنها مستوفية للشروط وإما لا».

وفي ظلّ تمادي «صاحبة المشروع» وعدم اكتراثها لقرار قضاء العجلة ومطالبتها بالرجوع عنه واستكمال العمل ومنع الخبير البيئي من معاينة المشروع، وفي ظلّ «صمت» الوزارات المعنية، وعلى وجه التحديد وزارتا الثقافة والبيئة، تُفيد عبد الفتاح بأن غطيمي أعدّت مطالعة أكدت فيها قرارها السابق القاضي بالوقف الفوري للأعمال على العقارات 1570 و1571 و1572 و1573 و1574 و1575 و1197 و1198، من دون الاكتفاء بذلك. إذ أدخلت في الدعوى «الدولة اللبنانية ممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل ووزارات الدفاع والثقافة والبيئة»، طالبةً منها جواباً على استفساراتها عن «الملف الراهن».

بتعبير أوضح، ردّت القاضية جواب الوزارة الذي لم يأتِ على ذكر الملاحظات التي كانت قد طلبتها سابقاً، مُمدّدةً صلاحية قرار وقف الأشغال. وللمرة الثانية، تواصل وزارة الدفاع سياسة «الأذن الصماء»، متجاهلةً قرار العجلة رغم مرور عشرين يوماً عليه.

تقرير

لا عدّادات في مؤسسة كهرباء لبنان

فؤاد بزي

«لا يوجد عدادات، وفي أفضل الأحوال يمكن أن ندبّر لك عدّاداً قديماً، إنّما الأمر مستبعد». تختصر هذه العبارات حال دوائر الكهرباء في المناطق، حيث تغيب عدّادات الكهرباء أو «ساعات الكهرباء»، وتحضر في المقابل «أذونات التعليق على خطوط التيار الرسمي» مرفقةً بغض نظر من التفتيش في دوائر كهرباء لبنان في المناطق. ويأتي ذلك رغم أن المعنيين بملف الكهرباء يصرّحون بأن نسبة «الهدر غير التقني» أو «سرقة الكهرباء» تصل إلى 40% من الطاقة الموضوعة على الشبكة، إلا أن المؤسسة لا تقوم بخطوات عملية لمكافحة الهدر، بل على العكس تقوم بخطوات تشجيعية مثل تأكيدها للمشتركين الجدد عدم وجود عدّادات، وأنّ الدفع سيكون على شكل «مقطوعة شهرية مهما كان المصروف من الطاقة الكهربائية».

> لا تقوم مؤسسة الكهرباء بخطوات عملية لمكافحة الهدر بل على العكس تقوم بخطوات تشجيعية

في دوائر الكهرباء في المناطق، أصبح الأمر المتعارف عليه هو «تقديم الطلب ونسيان أمر العدّاد»، من دون تقديم أي تفسيرات إضافية، إذ «لا ساعات كهرباء»، هكذا يُقال للمراجعين في مؤسسة كهرباء لبنان. وفي محاولة من «الأخبار» لمعرفة سبب غياب العدّادات، لم يُجب مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك على محاولات التواصل معه، واصطدمت محاولات استصراح عدد من رؤساء الدوائر في المناطق بـ«ضرورة الحصول على إذن رسمي من المؤسسة». وقد تزايدت أعداد طلبات تركيب عدادات جديدة عشرات الآلاف. ففي دائرة كهرباء عاليه مثلاً، بلغت أعداد طلبات الاشتراك الجديدة 5 آلاف طلب، وتزيد شهرياً بما بين 20 طلباً و30 طلباً جديداً، بينما لا تتمكن الدائرة من تركيب أي عدّاد جديد.

لذا، يجري إعطاء «إذن تعليق» مع كلّ طلب تركيب عدّاد جديد. حتى لو جرى تقديم طلبات لتركيب عدّادات لمبنى بكامله، تعطى «أذونات التعليق» ولا تركّب العدادات. وبموجب الإذن يتمكن المراجع من مدّ كابل من خارج العدّاد إلى منزله، ومقابل هذا السماح يدفع مقطوعة شهرية لها طريقتها الخاصة في الاحتساب، وتفتح الباب واسعاً أمام «التزبيطات» في دوائر الكهرباء. بحسب التعاميم المعمول بها في مؤسسة الكهرباء، يطلب من المراجع التصريح عن سماكة كابلات الكهرباء التي ينوي استخدامها. وبدوره يقوم ملف التفتيش في دائرة الكهرباء بالتوقيع على «إذن التعليق»، ويحدّد المبلغ المقطوع الواجب تسديده شهرياً، لا تحديد، كمية الطاقة المستهلكة شهرياً.

وبحسب لوائح مؤسسة الكهرباء، تحتسب قيمة المقطوعة الشهرية الواجب دفعها على كلّ مشترك بناءً على الحدّ الأقصى من الكهرباء الممكن سحبه وفقاً لسماكة الكابل. على سبيل المثال، في حال قام المشترك باستخدام كابل بسماكة 4 ملليمترات، تعتبر المؤسسة أنه يسحب القدرة القصوى لتحمّل هذا النوع من الكوابل، أي 32 أمبيراً، لذا تطلب المؤسسة منه دفع حوالى 47 دولاراً شهرياً في حال كانت التغذية 24 ساعة في اليوم. وكلّما زادت سماكة الكابلات، زادت معها قيمة المقطوعة الشهرية. وتتحرّك قيمة المقطوعة نزولاً عند انخفاض ساعات التغذية بالتيار، وهو الحال، بالتالي تنخفض قيمة المقطوعة بالنسبة والتناسب مع انقطاع الكهرباء.

ولكن مع غياب العدادات الكهربائية تغيب المحاسبة بشكل شبه تام، فهذه الحالة المثالية من احتساب استهلاك المشترك للطاقة الكهربائية بناءً على سماكة الكابلات لا يمكن تعميمها على دوائر الكهرباء، فإنّ ما يجري هناك أبعد ما يكون عن المثالية وحفظ حقوق مؤسسة الكهرباء. غالبية أذونات التعليق تُعطى على أساس تركيب كابلات بسماكة 2,5 ملليمتر، وهي السماكة الدنيا، وتبلغ المقطوعة الشهرية بناءً عليها 12 دولاراً.

وعلى أرض الواقع، يركّب في غرف الكهرباء في الأبنية كابلات بسماكات تصل إلى 6 ملليمترات في بعض الأحيان، ولا تقل عن 4 ملليمترات. فالكابلات بسماكة 2,5 ملليمتر غير موجودة سوى على الأوراق وفقاً لعدد من الجباة في مؤسسة الكهرباء. وتغضّ مديريات التفتيش في المناطق النظر عن نوعية الكابلات المركبة في غرف الكهرباء في الأبنية، ما يتيح لعدد من المشتركين زيادة استهلاكهم من الكهرباء من دون محاسبة.

هناك عشرات الآلاف طلبات تركيب العدادات التي تنتظر التنفيذ (أرشيف)

مقالة

لبنان لا ينتج إلا الاغتراب

عماد باغي*

لم ينهَر الاقتصاد في لبنان، بل سُحق. لم تسقط الطبقة الوسطى، بل جُرفت كما تُجرف البيوت في فيضانات الكوارث. كل ما كان يربط العامل اللبناني بفكرة «الوطن» تحوّل إلى عبء: راتب بالكاد يصمد لأسبوع واحد، تغطية صحية مثيرة للسخرية تُشبه وصفة طبية بلا دواء، قانون عمل بلا حماية، ودولة تكتفي بالتفرّج.

ومن قلب هذا الركام، ينهض العامل لا ليطالب بحقوقه، بل فقط ليبقى على قيد الحياة. في بلدٍ تتقاذفه القرارات الدولية ككرةٍ في ملعب المصالح، وتتنصّل فيه الدولة من أي مسؤولية، صار العامل الحلقة الأضعف في سلسلة لا ترحم. ومن هنا تبدأ الحكاية.

القطاع العام قصّته أقرب إلى نكتة سمجة تُروى في مجالس البؤس. موظفون يقبضون رواتب لا تكفي لشراء البنزين الذي يُوصلهم إلى أعمالهم، ثم يُطلب منهم الانضباط، الإنتاج، والانتماء. الإدارات مترهّلة، المكاتب خالية من الورق والحبر والكهرباء، والمديريات تفتح أبوابها على مضض. من يعمل، يعمل بـ«البركة»، ومن لا يعمل، يذوب في لائحة أسماء طويلة تُغذّي ما تبقّى من وهم الدولة. لا خطط لتأهيل الكوادر، لا موارد لتحديث المرافق، ولا أي رغبة في إصلاح جدي. القطاع العام في لبنان تحوّل من كونه عموداً إدارياً للدولة إلى مجرد ملجأ اجتماعي لا يُنتج ولا يُصلِح، بل يُنازع على سرير اقتصاد يحتضر. ومن السخرية أن يُلام الموظف على التقصير، بينما من يدير القطاع لا يجرؤ حتى على كتابة تقرير من دون إذن سياسي.

حتى العمل النقابي ممنوع على الموظف في القطاع العام. فالعمال في القطاع العام، ورغم ما يواجهه من إذلال وظيفي ومعيشي، لا يزالا محرومًا حتى من حقه البديهي في التنظيم النقابي. لا قانون يجيز له أن ينضم إلى نقابة تدافع عنه، وكأن الدولة تخاف من أن يتعلم الموظف أن له صوتًا. تسلبه حقوقه أولًا، ثم تمنعه من الاعتراض عليها. وفي المقابل، تقدم له بيانات رسمية مملّة، وخطابات مطمئنة لا تُشبع ولا تُقنع، ووعودًا بتصحيح الرواتب «حين تسمح الظروف». والظروف، كما يعرف الجميع، لا تسمح أبداً.

في لبنان تآكلت الطبقة الوسطى حتى دفنت تحت أنقاض اقتصاد منهك، ولم يعد العامل اللبناني مجرّد متضرر من الأزمة، بل بات ضحيتها الأولى. لم يكن الانهيار وليد اللحظة، ولم يهبط فجأة من السماء، بل هو نتاج سنوات من السياسات الفاشلة، والمحاصصات، والانصياع لوصفات خارجية تُفرض باسم الإصلاح. لكن الأدهى من كل ذلك أن الأزمة لم تعد محصورة داخل حدود الدولة، بل باتت مفتوحة على تدخلات وضغوط دولية، تستخدم الاقتصاد كوسيلة خنق، والعامل كبش فداء.

أما في القطاع الخاص، فدائماً ما كان العامل في لبنان عماد الإنتاج، يتحمّل الأعباء من دون ضمانات حقيقية. من الورش إلى المصانع، من الحقول إلى المرافئ، شكّل حجر الزاوية في منظومة اقتصادية هشّة. لكن مع الانهيار، انهارت الليرة، وتبخّرت الرواتب، وتحوّل العمل إلى عبء، بلا عائد. من يتقاضى أجره بالعملة الوطنية صار أسير يوميات لا تكفي حتى لشراء الخبز. الوظائف الثابتة تراجعت، والقطاع الخاص يعمل على خنق الأيدي العاملة برواتب هزيلة ويستغفل في إشباع نهم أرباب الاقتصاد وكأنّ عمال لبنان مجرد أرقام خاضعين لما يسمى بالعبودية الحديثة.

أمام هذا المشهد، تقف الدولة في موقع المتفرّج. لا تبادر، لا تواكب، بل تكتفي بتدوير الزوايا وابتداع مسكّنات مؤقتة. لا خطط حماية للعمال، ولا سياسات دعم للزراعة أو الصناعة، ولا أي اهتمام حقيقي بعناصر الإنتاج التي تشكّل العمود الفقري لأي اقتصاد حي.

تتصرّف الدولة وكأنها شركة مفلسة تُحمّل الخسائر للموظفين، ولكنها لا تفكّر لحظة في تغيير إدارتها أو مراجعة سياساتها. الزراعة تُترك لمصيرها في مواجهة الكلفة والتغيرات المناخية ومشكلات الاستيراد والتصدير، والصناعة تُخنق بين انقطاع الكهرباء وغلاء المواد الأولية، والمبادرات الفردية تُهمل وكأن النجاح جريمة. الدولة التي يُفترض أن تحمي أبناءها صارت وكأنها تنتظر خلاصها من الخارج، تتفرج على الحريق وتحمّل المواطن مسؤولية الاحتراق. لا تدعم اليد التي تزرع، ولا التي تصنّع، ولا التي تبني. ثم تسأل، بدهشة بريئة، لماذا لا ينمو الاقتصاد ولماذا يغادر الشباب؟ وكأن البلاد تُدار على أوتوستراد، بلا سائق، بلا خرائط، وبلا أي نية للتوقف قبل الارتطام الكبير.

ليس المطلوب معجزة. المطلوب فقط أن يُعاد ترتيب الأولويات: أن يكون الإنسان في مقدّمة أي خطة، لا في ذيلها. أن يُعامل العمل بصفته حقاً لا منّة، وأن تعود الدولة إلى دورها كراعية لا كسمسار. ما لم يُضخ مشروع اقتصادي من الناس ومن أجلهم، بعيداً من الإملاءات، فلن يكون هناك نهوض بل استمرار في السقوط. العدالة الاجتماعية ليست ترفاً نظرياً، بل حجر أساس لأي بلد يسعى إلى الثبات. أما إذا بقي العامل يدفع الثمن وحده، فليطمئن الجميع: الانهيار الشامل ليس احتمالاً، بل حتمية.

* رئيس اللقاء الوطني للعاملين في القطاع العام

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب جرجس حنا فخري لمُورثه حنا يوسف بشاره الفخري سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار /2885/ دير الأحمر
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد خير عوض الأطرش لمُوكله غطاس مخايل الراعي سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالتكميلي 8 بالعقارات: /1/ و /2/ و /3/ و /4/ و /5/ و /6/ و /7/ و /8/ و /9/ و /10/ و /11/ و /44/ و /45/ و /46/ و /47/ و /48/ و /49/ و /50/ و /51/ القاع بعبون.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب عباس علي شكر لمُوكله علي مهدي زيتون سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار /789/ حوش الرافقة.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

تبليغ

صادر عن قاضي الأمور المستعجلة في النبطية
يدعو قلم هذه المحكمة المقرر إدخاله محمد خير سميح حرقوص آخر مقام معروف له زبدين – مشروع حرقوص قرب بناية الجيش، والمجهول محل الإقامة الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومرفقاتها رقم مدوّر 2025/393 المقامة عليك من محمد بريش بوكالة المحامي ابراهيم معتوق، بمادة إخلاء وعليك اتخاذ محل إقامة لك ضمن نطاق المحكمة ما لم تكن ممثلاً بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لك وإلا جاز إبلاغك الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونية من تاريخ النشر.
الكاتب
رفيف رمال

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي حسن حايك بوكالته عن محمد أحمد قازان لمُوكله علي أحمد قازان المُشتريين من وائل معروف فحص و أحلام معروف فحص شهاداتي قيد بدل ضائع للعقار /2730/ جبشيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب نبيل يوسف عبدو بوكالته عن علي حسين مؤذن بوكالته عن وسيله حسن مؤذن المُشترية من مالكة القسم أميرة أحمد حيدر سند تمليك بدل ضائع للقسم 15 من العقار /65/ تول.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب رفيق صبحي بدرالدين لمُورثه صبحي عبدالله بدرالدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار /3138/ نبطية التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب ليس محمد قبيسي بوكالتها عن هبا قاسم رمال لمُوكلتها حسنية حسن رمال شهادة قيد بدل ضائع للعقار /1843/ دوير.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب كامل حسن نصرالدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار /1202/ ميفدون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عبدالله أحمد حديد شهادة قيد بدل ضائع للعقار /1226/ الشرقية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت سلام أحمد سعيد بوكالتها عن حسان محمد حسن الصغير بوكالته عن رضا فرج الله الصغير المُشتري من مالك العقار نزيه محمد علي بزي شهادة قيد بدل ضائع للعقار /65/ زبدين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد حسن سعاده لمُوكله محمد حسين أحمد موسى حيدر شهادة قيد بدل ضائع للعقار /573/ جرجوع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن محمد طه سند تمليك بدل ضائع للقسم 9 من العقار /581/ تول.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت سلما مصطفى السعودي بصفتها الشخصية وبوكالتها عن نارمين عماد الدين الحر وسارة عماد الدين الحر شهادات قيد بدل ضائع للعقارات /28/ و /564/ و /808/ و /1534/ و /2216/ و /2547/ و /2558/ و /2561/ و /2564/ و /2566/ و /2567/ جباع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد علي رزق بصفته الشخصية بوكالته عن حسين وحسن وخضر وعيسى علي رزق شهادات قيد بدل ضائع للعقارات: /130/ و /1100/ و /1117/ و /1124/ و /1134/ و /1917/ و /2191/ و /1098/ عين قانا وطلب لمُورثه علي محمد سعيد رزق شهادة قيد بدل ضائع للعقار /3594/ جباع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حكمت كامل حرفوش لمُوكله أحمد محمد علي طباجة شهادة قيد بدل ضائع للعقار /803/ كفرتبنيت
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن إبراهيم غندور بوكالته عن محمد حسين بصل لمُوكله كامل محمد بصل شهادة قيد بدل ضائع للعقار /2838/ نبطية الفوقا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان بيع للمرة الأولى

صادر عن دائرة تنفيذ جوبا برئاسة القاضي ريشار السمرا.
رقم المُعاملة التنفيذية: 2024/23
المُنفذ: روزات نسيب البدوي وسيدة سمير الزرقا بوكالة الأستاذ باسم نمور.
المُنفذ بوجههم: ورثة المرحوم سمعان الزرقا ديب وجان ولور.
السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية في الجنوب رقم 2024/44 بتاريخ 2024/2/29 والمُتضمن تصديق القرار الصادر عن الغُرفة الابتدائية في الجنوب رقم 2022/20 تاريخ 2022/3/3 بموضوع إزالة شيوع للعقار 124/دردغيا.
تاريخ التنفيذ: 2024/5/23.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2024/6/10
2024/7/2
2024/7/3
تاريخ وضع محضر الوصف: 2024/9/11.
تاريخ تسجيله: 2025/2/4.
رقم العقار المطروح للبيع: 124/دردغيا مساحته /337/م2، وهو عبارة عن قطعة بناء مُؤلف من طابقين طابق أرضي من فسحه ومدخل وغُرفة جلوس وممر إلى المطبخ وحمام وغُرفتين نوم وطابق أول شقة سكنية مساحتها /115/م2، تم تقطيع الشقة وبوجد بمحيط المبنى بعض الأشجار المُثمرة.
بدل الطرح: /92,295/د.أ. إثنان وتسعون الف وماية وخمس وتسعون دولار أميركي.
موعد البيع ومكان إجراءه: الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء 2025/7/2 أمام دائرة تنفيذ جويا.
وعلى الراغب بالشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة أن يُقدم بدل الطرح نقداً بكفالة مصرفية وافية (fresh account) أو شك مصرفي من أحد المصارف المقبولة (fresh account) لحضرة رئيس دائرة التنفيذ في جوبا، وعليه اتخاذ محل لإقامته ضمن نطاق المحكمة، وإلا اعتبر كُل تبليغ له في قلمها قانونياً وعليه إيداع الثمن خلال مُهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وعليه كذلك دفع ثمن الرسوم والنفقات بما فيها رسم الدلالة 5% خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة.
رئيسة القلم
زينب أيوب

إعلان قضائي

بتاريخ 2025/4/17 قرر رئيس الغُرفة الابتدائية المدنية في النبطية القاضي المُكلف مزهر عملاً بأحكام الفقرة الرابعة من المادة 512 أ.م.م.
نشر خُلاصة الاستدعاء المُقدم من المُستدعية هنى سعيد قاووق بوكالة المُحامي أحمد يحيى والمُسجل ع16/2025 تاريخ 2025/3/10 والذي يطلب فيه شطب إشارة الدعوى المُسجلة في السجل اليومي تحت رقم /1640/ تاريخ 1970/10/8 استحضار دعوى راجع ملف العقار /797/ وكذلك إشارة الدعوى رقم 75/484 تاريخ 1975/5/10 والمُسجلة في السجل اليومي تحت رقم /874/ تاريخ 1975/5/17 وذلك عند العقارات ذات الأرقام: /845/ و /800/ و /885/ و /917/ و /1350/ و /1362/ و /1709/ و /1098/ منطقة الكفور العقارية.
وهي عبارة عن استحضار استئناف مُقدم لجانب محكمة استئناف الجنوب رقم 75/484 من المُستأنفة خديجة خليل عطوي ضد المُستأنف السيد علي خليل عطوي.
من له مصلحة أو اعتراض يُبديه خلال عشرين يوماً تلي آخر النشر.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدمت رينه لبكي بوكالة المُحامي روكس حبيقة باستدعاء سُجل برقم 2019/666 بوجه المُستدعى ضدهم: عبده وطانيوس ونصري ملحم جبور وورثة اولغا ملحم جبور وهم ورثة فؤاد شكرالله الحجل وهم: ماري واولغا ونيكول وانطوان الحجل ووداد شكرالله الحجل وورثة جان شكرالله الحجل وهم: أمال وباسم وسيزار الحجل وورثة نهاد شكرالله الحجل وهم: يوسف ونجوى وادوار ومرسال وجاك ومرلين وايليان فريد مراد وورثة جانيت شكرالله الحجل وهم: سمير الأشقر وروجيه سمير الأشقر وجورجيت شكرالله الحجل وورثة فصيحة ملحم جبور وهم: ورثة جرجس شديد حنكش وهم: جوليات نجيب يونس واسامه وشديد وجومانا جرجس حنكش وليزة شديد وورثة نظيره شديد وهم: سامي وناجي وفاديا وساميه والياس خليل الأسود ونينا الأسود ومنتهى شديد وطوبيا جبور وهناء وهدى ومهيبة يونس جبور المجهولي محل الإقامة، تطلب فيه إزالة الشيوع في العقار /601/ روميه العقارية، على المُستدعى ضدهم الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وطلبات الخُصومة، وفي حال تخلفهم عن الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كُل تبليغ إليهم بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يُبلغ إلى المطلوب إبلاغهما نظيرة سليم المصري ولبيب فواز المصري مجهولي محل الإقامة.
عملاً بأحكام المادة /49/ أ.م.م. تُنبئكم هذه الدائرة بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2024/315 إنذاراً إجرائياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ جمعية مالكي الأقسام المُختلفة في العقار /1982/ رأس بيروت ناتجاً عن طلب تنفيذ إنذار خدمات مُشتركة بقيمة /9,544/د.أ. عدا اللواحق.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
جمال الدسوقي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب فراس رفيق نعيمه وكيل روني إلياس بو غزالي مالك القسم/A-17/ من العقار /455/ المجذوب سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

◄ وفيات ►

◄ نعي ►

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق الدكتور
اسعد ابراهيم أسمر
المنتقل الى رحمته تعالى السبت 31 أيار 2025

فلسطين

ثلاثة سيناريوات على الطاولة
أميركا (لا) تستعجل نهاية الحرب

يحيى دبوق

تُواصل إسرائيل اعتمادها المقاربات نفسها في حربها على قطاع غزة، مع إقناع ذاتها بإمكان تحقيق نتائج مختلفة في كل مرة، رغم ثبات الأدوات والأهداف: خطط عسكرية وسياسية وهُدن مؤقّتة، من دون تغيير فعلي في المسار، بل مع رهان دائم أنّ النتيجة ستبدو مغايرة في النهاية. هكذا، تُوافق إسرائيل والولايات المتحدة، مرة أخرى، على صيغة هدنة جديدة، أُطلق عليها اسم «خطة ويتكوف»، نسبة إلى المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف؛ وتهدف إلى عقد صفقة تبادل محدّدة بين إسرائيل وحركة «حماس»، تتضمّن الإفراج عن عدد من الأسرى الإسرائيليّين في غزة، مقابل إدخال مساعدات إنسانية إلى القطاع ووقف مؤقّت لإطلاق النار لمدّة 60 يوماً، إضافة إلى الإفراج عن عددٍ من الأسرى الفلسطينيّين.

ورغم الخطاب الإعلامي المتكرّر عن اختلاف في المقاربة بين الجانبَين الإسرائيلي والأميركي في هذه المرحلة، إلّا أن الواقع قد يكون غير ذلك تماماً؛ إذ إنّ ما يجري يبدو أقرب إلى نسخة مكرّرة من تفاهمات سابقة فشلت في إنهاء الحرب أو في فتح مسار جدّي للخروج منها، لا بل إنّ «خطة ويتكوف» لا تحمل جديداً يُذكر، بقدر ما تمثّل إعادة تدوير لخطط سابقة، لم تنجح في تحقيق الأهداف المعلنة لها. باختصار، لا تزال إسرائيل غير معنية بإنهاء الحرب في غزة ما لم تحقّق ما تصفه بـ«النصر»، وهو الهدف الذي أخفقتْ في بلوغه منذ بدء عدوانها. وبالتالي، فإنّ أي هدنة أو تسوية تقبل بها، تظلّ محكومة بحسابات الحرب نفسها، وتُعدّ تمهيداً لاستكمالها في ظروف ميدانية وسياسية أكثر ملاءمة، خصوصاً لجهة تخفيف الضغوط الدولية والداخلية، وإعادة تنظيم قواتها العسكرية، من دون تقديم أي تنازلات حقيقية أو إستراتيجية.

وعليه، من منظور إسرائيلي، لا تُعَدّ «خطة ويتكوف» إطاراً لإنهاء الحرب، بل وسيلة إضافيّة لشراء الوقت. وهو ما يتماشى مع مقاربة الوسيط الأميركي الذي رغم إجرائه بعض التعديلات الشكليّة على الخطّة، لا يضغط فعلياً على إسرائيل للقبول بتسوية جوهرية. ومردّ ذلك أنّه بين تل أبيب وواشنطن، لا وجود لخلاف حقيقي على الأهداف، بل على إمكان تحقيقها، بشكل كامل أو جزئي؛ إذ تسعى إسرائيل إلى «نصر عسكري شامل»، في حين ترى الإدارة الأميركية أنّ العمليات العسكرية استنفدت جدواها. غير أنّ هذا الإدراك الأميركي لا يُترجم إلى خطوات حاسمة تجاه تل أبيب، بل تظلّ المقاربة محكومة بمنطق يهدف إلى تعزيز مصالح الأخير الأمنية، خاصةً لجهة تقليص نفوذ «حماس» أو تفكيك بنيتها.

> تراهن إسرائيل وأميركا على الأدوات نفسها وتأملان بنتائج مختلفة

وانطلاقاً ممّا تقدّم، فإنّ الطرفين، الأميركي والإسرائيلي، يظلّان يراهنان على أنّ استمرار الدمار والتجويع والضغط العسكري قد يفضي إلى تراجع «حماس» عن شروطها. لكنّ المفاجأة كانت في رفض الحركة لـ«خطة ويتكوف»، وتقديمها مطالب أكثر وضوحاً وتشدّداً، تشمل ضمانات بإنهاء الحرب. إذ ترفض الحركة أي صيغة لا تتضمّن منع تجدّد القتال، وتطالب بضمانات جدّية ومتوازنة تكفل وقفاً حقيقياً للعدوان؛ وهو ما يقابل بردّ فعل إسرائيلي دموي، يتمثّل بعمليات قتل ممنهجة بحقّ الفلسطينيّين، بهدف الضغط على «حماس» وإرغامها على تعديل موقفها.

وعلى أي حال، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات محتملة لمرحلة ما بعد رفض «حماس» خطة ويتكوف:

في السيناريو الأول، قد تعمل الولايات المتحدة، بالتعاون مع الوسيطَين القطري والمصري، على إعادة إحياء الخطة مع إدخال تحسينات جزئية عليها - من دون المساس ببنيتها الإستراتيجية - كزيادة المساعدات الإنسانية، أو تعديل جدول تبادل الأسرى، أو رفع عدد الأسرى الفلسطينيّين المفرج عنهم. وقد تترافق هذه التعديلات مع وعود أميركية عامة حول السعي لإنهاء الحرب، وهي وعود يمكن التراجع عنها بسهولة عندما تحين ساعة الحقيقة.

وفي السيناريو الثاني، يمكن أن تندفع إسرائيل، برضى وتشجيع أميركيَّين، إلى شنّ عملية برية واسعة في غزة، مرفقة بضربات جوّية مكثّفة، بهدف رفع مستوى الضغط والتكلفة على «حماس»، ومن ثم العودة مجدّداً إلى طرح «خطة ويتكوف»، انطلاقاً من الرهان الإسرائيلي القديم: استخدام الأسلوب نفسه مراراً، طمعاً في نتائج مختلفة.

أما السيناريو الثالث، فيقوم على استمرار القتال بشكل متقطّع، وفق نمط الاستنزاف المفتوح، في ظل غياب أي رؤية استراتيجية واضحة. وهذا المسار قد يتحوّل إلى سمة أساسية للمرحلة الآتية، سواء بعد فشل الخطة أو حتى بعد تنفيذها، إذا لم تترافق مع إنهاء فعلي للملفّين العسكري والسياسي.

ومن بين تلك السيناريوهات، يبدو الأول الأقرب إلى التحقّق في المدى القريب، بالنظر إلى رغبة واشنطن في إظهار أي اختراق دبلوماسي، يخفّف من الضغوط والانتقادات التي تواجهها في ظلّ عجز إسرائيلي واضح عن تحقيق الأهداف عبر الوسائل العسكرية. غير أنّ فشل هذا المسار الجزئي في إقناع «حماس» بالتنازل، قد يدفع إسرائيل بالعودة إلى الخيار العسكري الأوسع، وهو ما يجعل من احتمالية التصعيد المستمرّ، خياراً قائماً بقوة.

في المحصّلة، لا تزال الصورة ضبابية والمشهد مفتوحاً على احتمالات متعدّدة، لكن ما يبدو مرجّحاً الآن هو استمرار المحاولات لإعادة إحياء «خطة ويتكوف»، بصيغة معدّلة لا تمسّ جوهر المقاربة الإسرائيلية، ولا تُحدث تغييراً حقيقياً في مسار الحرب.

ديرمر أجرى اتصالاً هاتفيًا مع رئيس الوزراء القطري تناول فيه ملفّ صفقة تبادل الأسرى (أ ف ب)

إطفاء عجلة المفاوضات: واشنطن تنتظر رضوخ المقاومة

على الرغم من المؤشرات الإيجابية التي ظهرت في مطلع الأسبوع، خاصة مع البيان المشترك الصادر عن القاهرة والدوحة الأحد، والذي شدّد على «استمرار المساعي لتقريب وجهات النظر وتذليل العقبات»، إلا أن هذه الإشارات لم تنعكس على أرض الواقع، حيث لم تُسجّل أي تطورات ملموسة في مسار المفاوضات. ووفق تقييم دبلوماسيين مطلعين، فإن الوساطة دخلت فعلياً في مرحلة «الجمود الصامت»، في ظل غياب اللقاءات المباشرة وغير المباشرة، وانقطاع التواصل الفني النشط بين الأطراف، ما يعكس تعثّراً حقيقياً في جهود التهدئة.

لكنّ موقع «والا» العبري، كشف أن رئيس طاقم المفاوضات الإسرائيلي، الوزير رون ديرمر، أجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن، تناول فيه ملف صفقة تبادل الأسرى. وأفادت قناة «i24NEWS»، بدورها، بأن هذه المحادثة، الأولى من نوعها منذ تولّي ديرمر منصبه، جرت في إطار «ضغوط الوسطاء لتسريع التوصل إلى مسوّدة اتفاق جديدة قبيل عيد الأضحى».

كذلك، ذكرت قناة «كان» العبرية أن المبعوث الأميركي الخاص، ستيف ويتكوف، يدفع في اتجاه «محادثات تقارب»، لكنه يربط تقدّمها بموقف حركة «حماس»، وإبداء الأخيرة «مزيداً من المرونة». ويواصل ويتكوف التصريح بتفاؤله إزاء فرص التوصّل إلى تهدئة، إلا أن هذا التفاؤل لا يستند إلى خطوات ملموسة؛ إذ لم يُطرح حتى الآن أي مقترح معدّل، فيما لم يتمّ تحديد موعد جديد لاستئناف المفاوضات. كذلك، لم تظهر أي آلية واضحة للتفاوض، ما يجعل الحديث عن فرص تهدئة أقرب إلى تغطية إعلامية للجمود، منه إلى بوادر حراك دبلوماسي حقيقي.

> الحديث عن فرص تهدئة أقرب إلى تغطية إعلامية للجمود في المفاوضات

ووفق مصدر مصري مطّلع، فإن «النية للتحرك لا تزال قائمة، لكن لا توجد أي مبادرات جديدة على الطاولة، وكل ما يحدث الآن يندرج في إطار التواصل السياسي العام، وليس ضمن مفاوضات فعلية».

من جهتها، أفادت «القناة 12» العبرية بأن «حماس» تعمل على «إعداد ردّ جديد على مقترح ويتكوف»، وهو ما أكّدته أيضاً «القناة 13»، مشيرة إلى أن «الردّ تجري بلورته تحت ضغط متزايد من الولايات المتحدة والوسطاء الإقليميين». أما في صحيفة «هآرتس»، فقد قدّم المحلل تسفي بارئيل قراءة أكثر تعقيداً للمشهد، معتبراً أن «حماس» تسعى لتحويل مقترح ويتكوف إلى «إنجاز استراتيجي يضمن موقعها المستقبلي»، في وقت ترى فيه إسرائيل أن تشديد الحصار وتوسيع العملية البرية في غزة قد يدفعان الحركة إلى القبول بالمقترح الأصلي. غير أن بارئيل نبّه إلى أن «هذه الرؤية الإسرائيلية تتضمّن تناقضات كبيرة ولا تعكس الواقع»، مرجّحاً أن «تحاول الحركة تحقيق مكاسب سياسية من خلال الاتصالات الجارية».

وعلى صعيد متصل، حذّرت مصادر في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من تفاقم حالة الفوضى في قطاع غزة، ما «قد يؤدي إلى تعقيد مصير الأسرى وفقدان السيطرة عليهم»، مضيفة أنه في حال انهيار حكم «حماس»، فإن «المختطفين قد يقعون في أيدي ميليشيات مسلحة»، وهو سيناريو يعتبره المسؤولون خطراً بالغاً يستدعي المضي قدماً في عقد الصفقة قبلَ فوات الأوان.

(الأخبار)

«روتين» مجازر الجوعى يتكرّر
«الفقاعات الإنسانية» على عتبة الانفجار

غزة - **يوسف فارس**

يطلق الجوعى في قطاع غزة على المجازر التي يرتكبها جيش الاحتلال وعناصر الحماية الأميركية في مراكز توزيع المساعدات اسم «مجزرة ويتكوف»، نسبةً إلى المبعوث الأميركي الخاص، ستيف ويتكوف. وتحوّلت تلك المجازر إلى روتين يومي، حيث لم تمر منذ بداية تطبيق الآلية الجديدة عملية تسليم واحدة من دون سقوط العشرات من الشهداء والمصابين. وصباح أمس، أطلق جنود إسرائيليون الرصاص في اتجاه الآلاف من النازحين الجوعى الذين توجّهوا لتسلّم الطرود الغذائية من الموقع الأميركي غرب مدينة رفح في جنوب القطاع. ووفقاً لشهادة أحد الأطفال الذي تحدّث وهو يبكي والدته التي قضت أمامه في الحادثة، فإن الجنود الأميركيين والإسرائيليين أطلقوا الرصاص الكثيف في اتجاه الآلاف من الشبان والنساء وكبار السن، قبل أن يصلوا إلى نقطة التسليم. ويقول الطفل: «هذه لقمة مغمّسة بالدم والذلّ. أمي قتلوها وهي تحاول جلب لقمة العيش لنا. كل يوم مجزرة».

وتداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي مشاهد أظهرت المئات من الشبان وهم منبطحون على الأرض، بينما يطلق جيش الاحتلال الرصاص في اتجاههم بشكل مباشر. وتسبّبت الحادثة، وفقاً للمصادر الطبية، باستشهاد 23 مواطناً وإصابة 200 آخرين. وضاعفت هذه الأحداث المتكرّرة من الانتقاد الدولي لآلية المساعدات؛ إذ علّق المفوّض الأممي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، واصفاً الهجمات على المدنيين الذين يحاولون الحصول على كميات قليلة من الغذاء بأنها «غير أخلاقية». وقال إن «آلية التوزيع التي وضعتها إسرائيل في غزة تهدّد الحياة وتنتهك المعايير الدولية، ويمكن أن تصنّف عرقلة وصول المدنيين إلى الغذاء بأنها جريمة حرب (...) الفلسطينيون أمام خيارات قاتمة، الموت جوعاً أو المجازفة بالتعرّض للقتل بحثاً عن الغذاء».

كذلك، دعت «منظمة العفو الدولية» إلى إجراء تحقيق فوري ومستقلّ بشأن إطلاق القوات الإسرائيلية النار على الجوعى قرب موقع توزيع المساعدات الذي تديره «مؤسسة غزة الإنسانية» الأميركية، ووصفت الجرائم المتكرّرة بأنها حدث «مروّع ويستدعي تحقيقاً فورياً». وقالت في بيان إنه «يجب أن توزّع المساعدات عبر وسائل آمنة تحفظ كرامة الناس ويديرها عاملون في مجال المساعدات الإنسانية وليس شركات أمن خاصة»، وطالبت الدول كافة برفض خطة المساعدات الإسرائيلية التي تستخدمها تل أبيب كسلاح، والمبادرة إلى تحرّك فعلي لإنهاء الإبادة الجماعية. أما جيش الاحتلال الإسرائيلي فادّعى بأنه أطلق الرصاص في اتجاه أفراد شكّلوا تهديداً على قواته القريبة من المكان، فيما حاول المتحدّث باسمه التنصل من الجريمة، وزعم أن رئيس الأركان، إيال زامير، يحقّق في الحادثة.

وعلى الصعيد الدولي، دقّت هذه الجرائم المستمرة مسماراً جديداً في نعش آلية التوزيع الدامية، إذ ألغت «مجموعة بوسطن الاستشارية»، أمس، عقدها مع شركة المساعدات الأميركية وسحبت موظفيها من تل أبيب. ووفقاً لصحيفة «واشنطن بوست»، ساهمت «مجموعة بوسطن» في إنشاء شركة المساعدات الأميركية، فيما قد يجعل انسحابها استمرار عمل الشركة صعباً، وهو ما ذهبت إليه صحيفة «هارتس» العبرية. ويمثّل انسحاب «مجموعة بوسطن» بالتوازي مع تصاعد الانتقادات الدولية للآلية التي تسبّبت حتى اللحظة في استشهاد وإصابة 600 مواطن، أكبر ضربة تلقّاها هذا المخطّط، من شأنها أن تقصّر عمره وصولاً إلى الإعلان المفاجئ عن وقفه، خصوصاً أن الشركة وجيش الاحتلال لم يستطيعا مراجعة الأخطاء التي تسبّبت بالمجزرتين الأولى والثانية.

ويتعارض وجود مراكز التسليم في مناطق مكشوفة وقريبة من تمركز جيش الاحتلال، مع بروتوكول السلامة ورقمنة الميدان والذي يعتبر كل كائن حي يتحرّك في محيط كيلومتر واحد حول جنود العدو عنصر تهديد يجب قتله من دون تحقّق. كما أن الجنود الأميركيين فشلوا في التعامل مع الحشود الكبيرة، وهم يفقدون السيطرة في كل عملية تسليم. وفضلاً عن كل ذلك، تمتلك الآلية الجديدة عوامل فشل ذاتية تفوق عوامل النجاح؛ إذ تحيط بها شبهات فساد وتجاوز لبروتوكولات قانونية مرّرها مكتب رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، من دون استيفاء إجراءاته القانونية، في حين يتوقّع مراقبون أن يعصف ذلك - في وقت لاحق - بنتنياهو على طاولة القضاء والمحاكمة.

لم تمر عملية تسليم مساعدات واحدة من دون سقوط عشرات الشهداء والمصابين (أ ف ب)

رجال أمن عراقيون خلال دورية في بغداد (أ ف ب)

المفاوضات الأمنية لا تثمر
المقاومة العراقية لواشنطن: «صبرنا ينفد»

بغداد - **فقار فاضل**

صعّدت «كتائب حزب الله في العراق»، وهي واحد من أبرز فصائل المقاومة في البلاد، لهجتها تجاه الاحتلال الأميركي للعراق، مهدّدة باستخدام «القوة» لإجبار القوات الأميركية على الانسحاب من القواعد العسكرية، في ما يعكس توتّر العلاقة بين بعض القوى السياسية والحكومة من جهة، والفصائل من جهة أخرى. وفي بيان شديد اللهجة أصدره المسؤول الأمني فيها، أبو علي العسكري، مساء أول أمس، دعت الكتائب إلى «انسحاب فوري وكامل» للقوات الأميركية من قاعدتي «عين الأسد» في محافظة الأنبار، و«فكتوريا» قرب مطار بغداد الدولي، بالإضافة إلى «إخراج الطائرات الحربية الأميركية من الأجواء العراقية»، قائلة إن صبرها «بدأ ينفد»، وإنها ستلجأ إلى ما وصفته بـ«ضربات شديدة تُجبر القوات الأميركية على الخروج تحت النار»، في حال استمرار ما سمّته «المماطلة في تنفيذ الاتفاق بين بغداد وواشنطن».

ويأتي هذا التصعيد في وقت يشهد فيه العراق مفاوضات أمنية حساسة بين الحكومة والجانب الأميركي، لبحث مستقبل الوجود العسكري الأميركي، وإمكانية التحوّل من مهام قتالية إلى استشارية وتدريبية، تماشياً مع مطالب مجلس النواب وقرار إخراج القوات الأجنبية الذي صوّت عليه الأخير عام 2020. ويرى مراقبون أن هذه التهديدات تمثّل اختباراً حقيقياً لحكومة محمد شياع السوداني، الذي يسعى لتحقيق توازن دقيق بين الشركاء الدوليين والفصائل السياسية والعسكرية المحلية، ولا سيما في ظل اقتراب الانتخابات التشريعية المقرّرة في تشرين الثاني المقبل، خصوصاً مع احتمال عودة مشهد التصعيد بين واشنطن والمقاومة العراقية.

ولم يصدر أي ردّ رسمي من الجانب الأميركي على تهديدات الكتائب، في حين التزمت الحكومة الصمت حيال البيان، وسط دعوات من أطراف سياسية إلى تهدئة الأوضاع ومنع الانزلاق نحو مواجهة من شأنها أن تُربك الوضعين الأمني والاقتصادي في البلاد. ويخشى مراقبون من أن تؤدّي هذه التصريحات إلى إضعاف فرص الحوار القائم حالياً بين العراق والولايات المتحدة، في وقت يُنتظر فيه وضع جدول زمني واضح لإنهاء الوجود القتالي الأجنبي، وإعادة ترتيب العلاقة الأمنية بين الطرفين.

> بيان «أبو علي العسكري» يعكس توتراً بين الحكومة والمقاومة بشأن الاحتلال

ويُعدّ هذا أول تهديد مباشر من الكتائب لواشنطن منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض؛ وهو - بحسب ما يذهب إليه البعض - قد يُربك سير المفاوضات الرامية إلى تهدئة الأجواء، بل وربما يدفع بالجانب الأميركي إلى إعادة حساباته العسكرية والسياسية في العراق، خصوصاً إذا تحوّل التهديد إلى عمليات ميدانية حقيقية.

وفي هذا السياق، يقول أستاذ العلوم السياسية والخبير الأمني، علي الشمّري، إن «تهديد كتائب حزب الله والتلويح بعودة عملياتها العسكرية، فيهما رسائل عديدة أمنية وسياسية»، مبيّناً في تصريح إلى «الأخبار» أن «التوقيت يعكس أمرين، أولهما خلاف الكتائب مع السوداني، والثاني ربما تعثّر المفاوضات الجارية بين إيران والولايات المتحدة». ويضيف أن «الفصائل التزمت الصمت طوال الفترة الماضية التي شهدت تحوّلات غير مسبوقة، على رأسها خسارة محور المقاومة بعد أحداث سوريا جزءاً كبيراً من سيطرته في المنطقة. وعليه، فإن عودة التلويح بضرب المصالح الأميركية وإحراج الحكومة، ليست بالأمر القليل». ويتوقع الشمّري أن تضاعف الحكومة مساعيها للتهدئة داخلياً وخارجياً، وأن تضغط على الفصائل لضبط نفسها تلافياً لأي تصعيد محتمل، مشيراً إلى أن «العراق لم يعد ساحة داخلية فقط، بل عقدة جغرافية سياسية في صراع النفوذ الأميركي - الإيراني، حيث تُستخدم الأراضي العراقية في كثير من الأحيان للرسائل العابرة للحدود».

من جهته، يرى عضو مركز «الرفد» التابع لحركة «النجباء»، علي سباهي، أن «الحكومة العراقية تسعى في مسارها الدبلوماسي لإنهاء الوجود العسكري الأميركي في العراق حسب التوقيتات المتّفق عليها مسبقاً، لكنّ واشنطن لا تريد الخروج لعدة اعتبارات ومصالح». ويقول في تصريح إلى «الأخبار»: إن «المقاومة هي رأي الشعب العراقي الرافض للاحتلال. ولهذا هي تعمل بمعزل عن الجهات الرسمية»، مؤكداً أن «دور المقاومة باقٍ ولم ينته أبداً، طالما هناك محتل وعدو يتربّصان ببلادنا». ويلفت إلى أن «التهديد من قبل الفصائل هو لفرض انسحاب الجيش الأميركي، لأن الحوار والاتفاق الهادئ ربما نتائجهما بطيئة مع محتل يريد البقاء لأجل مصالحه».

على الغلاف

الأويغور على رأس «المعفوّ عنهم»
واشنطن لدمشق: نعم لاستيعاب «الجهاديين»

أعلن باراك أن بلاده تعمل على تخفيض عدد قواعد بلاده من 8 إلى قاعدة واحدة فقط (أ ف ب)

عامر علي

بعد أن شكّل ملف المقاتلين الأجانب عقدة في مسار الانفتاح الأميركي على الإدارة السورية الجديدة بقيادة الرئيس في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في ظل إصرار الإدارة الأميركية على استبعاد أولئك المقاتلين، أعلن المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، توماس باراك، موافقة بلاده على ضمّ مجموعات «جهادية» إلى هيكلية وزارة الدفاع السورية الناشئة. ويفتح هذا الأمر الباب أمام تساؤلات عديدة حول سبب تراجع واشنطن عن موقفها، بعدما أشعلت قضية المقاتلين الأجانب جدلاً واسعاً منذ اللحظة الأولى لوصول الشرع إلى سدّة الحكم؛ إذ تمسّكت أوروبا، عبر فرنسا وألمانيا، بضرورة إبعاد هؤلاء، باعتبار ذلك أحد شروط الانفتاح الأوروبي على إدارة الشرع. كما أعلنت الولايات المتحدة أكثر من مرة موقفاً مشابهاً، اتّخذ طابعاً رسمياً بعد أن سلّمت الشرع قائمة من ثمانية شروط لانفتاحها عليه، ردّ الشرع عليها بكتاب خطّي، حمل توضيحات دقيقة حول سبعة مطالب، تتضمّن ضمان أمن الجوار (بما يشمل إسرائيل)، ووقف نشاط الفصائل الفلسطينية وإبعادها، والمساعدة في ملف الأسلحة الكيماوية، ليبقى ملف المقاتلين الأجانب مثار جدل، ويلتفّ عليه الشرع بالطلب إلى واشنطن مناقشته.

وفور تولّيه السلطة، قام الشرع بمنح عدد من الجهاديين الأجانب رتباً عسكرية، وذلك في إطار المساعي لبناء جيش جديد، بعد انحلال الجيش السابق. وبين هؤلاء «الجهاديين»، شخصيات مصرية وأردنية وتركية وتركستانية، من مثل عبد العزيز داود خدابردي (أبو محمد التركستاني) من تركستان والذي تسلّم رتبة لواء، عمر محمد جفتشي (مختار التركي) من تركيا - رتبة لواء -، عبدل صمريز يشاري من ألبانيا - رتبة عقيد -، مولان تيرسون عبد الصمد من طاجيكستان - رتبة عقيد -، علاء محمد عبد الباقي من مصر - رتبة عقيد -، وإبنيان أحمد حريري من الأردن - رتبة عقيد -. ومهّد ذلك للبدء بتأسيس جيش سوري جديد يلعب فيه المقاتلون الأجانب دوراً بارزاً، بناءً على المهمة التي أدّاها هؤلاء في دعم عملية إسقاط نظام بشار الأسد.

على أن إعلان باراك، والذي ركّز على المقاتلين الأويغور بشكل كبير، لم يكشف بشكل صريح عن مصير بقية الفصائل الأجنبية، بما فيها الشيشان، والقرنسيون، وما تبقّى من ألبان، بالإضافة إلى الجهاديين العرب من الأردن ومصر والخليج والمغرب. وإذ تشير تقديرات إلى أن المقاتلين الأويغور (معظمهم من الحزب الإسلامي التركستاني)، والذين يبلغ عددهم نحو 3500 مقاتل قدموا من الصين ودول مجاورة، سيتم ضمّهم إلى وحدة عسكرية جديدة تمّ تأسيسها حديثاً تحت اسم «الفرقة 84» في الجيش السوري الناشئ، فإن التركيز عليهم يرتبط فعلياً بجملة من الأبعاد؛ إذ يُعتبر الأويغور من أبرز القوى الجهادية المعادية للصين، الدولة التي تعتبرها الولايات المتحدة التهديد الأبرز لها، الأمر الذي يعطي الموقف الأميركي بعداً سياسياً، خصوصاً بعد أن استقدم الأويغور أعداداً كبيرة من عائلاتهم للعيش في إدلب، عبر شبكة تهريب «جهادية» لعبت دوراً كبيراً في عمليات استقطاب المقاتلين وإدخالهم إلى سوريا.

كذلك، يرتبط التركيز عليهم بالموقف الأميركي منهم، والذي تغيّر عام 2020 بعد شطب «الحزب الإسلامي التركستاني» من قوائم الإرهاب الأميركية، وهو ما شكّل بالنسبة إلى واشنطن أرضية قانونية داخلية للتعامل معهم. كما يرتبط الموقف الأميركي المستجدّ بنظيره التركي، في ظل مساعي أنقرة لضمان أمنها؛ إذ شكّل هؤلاء المقاتلون تهديداً محتملاً للأخيرة خلال السنوات الماضية، ما يعني أن دمجهم في القوات المسلحة الرسمية، سيكفل عدم عبورهم إلى الجهة الشمالية من الحدود، في ظل التحكّم التركي الكبير بالملف السوري، وتعهّد الإدارة السورية الجديدة بضمان أمن جوارها، وبالتالي إبقاء أنشطة هذه الجماعات داخل الجغرافيا السورية.

بشكل عام، لا يُعتبر المقاتلون الأجانب قوة مساعدة للفصائل المتشدّدة التي كانت تحكم إدلب، وانطلقت منها للسيطرة على سوريا، بل لعب الأجانب دوراً محورياً في عمليات تدريب المقاتلين (السوريين وغير السوريين)، عبر تشكيلات عديدة، أبرزها «ملحمة تكتيكال» التي تولّت منذ تأسيسها عام 2016 مهمة تشكيل وتدريب فرقة «العصائب الحمراء»، والتي تُعتبر القوة الضاربة لـ«هيئة تحرير الشام». وكان قد أسّس المجموعة التي تضم مقاتلين سابقين في الجماعات الجهادية والقوات النظامية السوفياتية، «أبو رفيق البيلاروسي»، الذي قُتل في غارة روسية عام 2018 في إدلب، قبل أن يتولّى «أبو سلمان البيلاروسي» المعروف بعلاقته الوطيدة بالشرع، قيادة المجموعة.

ويبدو أن الشرع كان قد مهّد للخطوة الأميركية، خلال فترة سيطرته على إدلب؛ إذ شنّ سلسلة من الحملات على الفصائل التي كانت مناحرة له، وتمكّن من حلّ القوى التي رفضت مبايعته. كما ساهم في إخراج أعداد كبيرة من المقاتلين إلى أوكرانيا، وخصوصاً من جماعة «أجناد القوقاز» التي تضم عناصر من الشيشان، وهي خطوة من الممكن تكرارها مع المقاتلين الأويغور الذين يتركّز نشاطهم الأول في قتال الصين. وأعلن المبعوث الأميركي، أيضاً، أن بلاده تعمل على تخفيض عدد قواعد بلاده من 8 إلى قاعدة واحدة فقط، في إطار مساعي الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للانكفاء عسكرياً عن الملف السوري، فيما كان قد أشار في تصريحات عديدة إلى أن واشنطن «بدأت نهجاً جديداً في تعاملها مع الملف السوري بعد فشل السياسات السابقة»، وفق تعبيره. ولعل التعامل مع ملف «الجهاديين»، يُعتبر أحد أبرز أعمدة السياسة الجديدة؛ إذ تسعى بلاده، عبر توطين المتشدّدين في سوريا، وضمّهم إلى جيش نظامي، لتعزيز التحكّم بهذا الملف، وتخفيض مخاطر انتقال هؤلاء إلى دولة جديدة، أو إلى تنظيمات غير مرغوبة في الوقت الحالي، مثل تنظيم «داعش». ولعلّ النقطة الأخيرة شكّلت محور محادثات أنقرة والإدارة السورية الجديدة مع الإدارة الأميركية، خصوصاً بعد زيادة نشاط التنظيم في سوريا، ودعوته المقاتلين الأجانب إلى الانضمام إلى صفوفه في وجه الشرع، الذي وصفه بأنه «مرتدّ».

ويأتي القبول الأميركي بالوضع الجديد للجماعات المتشدّدة، أيضاً، بعد توسيع قنوات التواصل بين إدارة الشرع وإسرائيل، التي تريد إنشاء منطقة عازلة في الجنوب السوري، الأمر الذي قامت بتحقيقه فعلياً عبر سيطرتها على التلال الحاكمة، بما فيها قمة جبل الشيخ التي تمنحها إشرافاً على مساحات واسعة من سوريا والأردن ولبنان والأراضي المحتلة في فلسطين، ما يضمن عدم تشكيل الجهاديين أي خطر عليها. وبذلك، يبقى الخطر الوحيد المرتبط بهؤلاء، تأثيرهم على المجتمع السوري المتنوّع طائفياً ودينياً، والذي ظهرت بعض ملامحه خلال موجة المجازر التي تعرّض لها العلويون في الساحل السوري والمنطقة الوسطى، والهجمات التي تعرّض لها الدروز جنوبي البلاد، وهي أمور لا يبدو أن واشنطن تعيرها أي اهتمام.

> **يأتي القبول الأميركي بالوضع الجديد للجماعات المتشدّدة، بعد توسيع قنوات التواصل بين إدارة الشرع وإسرائيل**

سوريا

العدو يسرّع وتيرة استيطانه: جبل الشيخ خارج التفاوض

حيان درويش

يبدو أنّ الإجراءات التي طرحتها الحكومة السورية، كمقدّمة لبناء «الثقة»، أثناء اللقاءات المباشرة وغير المباشرة، سواء التي أجراها وفد سوري أمني زار تل أبيب الشهر الماضي، أو التي انعقدت في أذربيجان أو بوساطة إماراتية، لا تزال خطوات من طرف واحد. فرغم تسليم دمشق نحو 2500 وثيقة ومتعلّقات شخصية تابعة للعميل الإسرائيلي الشهير إيلي كوهين، لم يُقابَل هذا الأمر بأي خطوة «وديّة» مماثلة من قبل الجانب الإسرائيلي، فيما يُمعن هذا الأخير في فرض وقائع ميدانية جديدة، تؤكّد تعاطيه مع المنطقة الحدودية على أنها تحت سلطة دائمة له.

وفي جبل الشيخ، لا توحي الوقائع بأنّ المنطقة الجبلية التي تطلّ على عمق الأراضي السورية مطروحة على طاولة التفاوض؛ بل على العكس من ذلك، إذ تُفيد المؤشّرات بأنّ الاحتلال يُسرّع في خطوات تثبيت وجود عسكري دائم. وبحسب مصادر أهلية من قرى الجبل، فقد «ازدادت وتيرة النشاط الإسرائيلي بشكل ملحوظ منذ أكثر من عشرة أيام، مع تسجيل تحرّك متواصل لآليات هندسية ثقيلة تعمل على مدار الساعة». وتضيف المصادر، في حديثها إلى «الأخبار»، أنّ «التحركات الإسرائيلية تتركّز في محيط القمّة، وتشمل إعادة تأهيل نقاط سابقة كانت مقارّ لوحدات من الجيش السوري السابق، وخصوصاً مقر «الفرقة 24»».

> **تشير المعطيات إلى نيّة الاحتلال إنشاء نقاط جديدة، ولا سيما في محيط قرية قلعة جندل في ريف دمشق**

وسط معلومات عن دعم هذه المواقع بدوريات استطلاع، تعمل على مسح الطرق الجبلية الرابطة بين القمّة وبقية مناطق الريف». وتشير المعطيات، وفقاً للمصادر، إلى نيّة الاحتلال «إنشاء نقاط جديدة، ولا سيما في محيط قرية قلعة جندل في ريف دمشق، مع بدء أعمال في جبل بربر المحاذي للقرية نفسها، بما يعزّز القبضة الإسرائيلية على كامل جبل الشيخ ويمنع أي تهديد مستقبلي له».

أمّا القرى السورية الواقعة ضمن ما يسمى «المنطقة العازلة»، فتحوّلت الإعتداءات الإسرائيلية فيها إلى مشهد اعتيادي، وسط صمت رسمي من دمشق وعجز أممي. وتقول مصادر عشائرية من قرية كويا في منطقة حوض اليرموك في ريف درعا، لـ«الأخبار»، إنّ قوة من الاحتلال متمركزة في «ثكنة الجزيرة» أطلقت أمس، قذيفتَي مدفعيّة باتّجاه أراضٍ زراعية من دون سبب ظاهر. وسبقَ ذلك بيوم تحرّك قوة راجلة من الثكنة نفسها، ودخولها الحي الغربي من قرية معرية في ريف درعا الغربي، بالتزامن مع تحليق مكثّف لطائرات الاستطلاع. كما تمركز جنود العدو على الطريق بين معرية وعابدين، من دون أن ينفّذوا عمليات تفتيش كما درجت العادة. وفي ريف القنيطرة، شهد ليل الإثنين - الثلاثاء تحركات مماثلة، إذ اقتحمت قوات العدو قرية المشرفة ونفّذت عمليات دهم لعدد من المنازل، فيما تحرّكت آليات إسرائيلية في المحيط الغربي لمركز المحافظة وفي قريتَي الصمدانية والحرية. وسبقَ ذلك بيومين نصب جنود الاحتلال لحاجز قرب «سرية الصقري»، ما أدّى إلى قطع الطريق بين بلدة خان أرنبة وقرية جبا لأكثر من ساعتين، بغرض تفتيش المارّة والتدقيق في هوياتهم، رغم أنّ المنطقة لا تزال خارج خريطة «المنطقة العازلة». وفي هذا السياق، تحذّر مصادر عشائرية، في حديثها إلى «الأخبار»، من أنّ هذا التهاون الرسمي في التعاطي مع التوغلات الإسرائيلية «من شأنه أن يؤدّي حتماً إلى توسيع الاحتلال لمناطق وجوده، بالاستفادة من الغياب التام لأي ردّ، حتى في الحالات التي تشمل اعتداءات مباشرة على المدنيّين»، لافتة إلى أنّ «آخر تلك الاعتداءات سُجّل الجمعة الماضية في بلدة رويحينة، حين أجبرت قوات الاحتلال عائلات خرجت للتنزّه على مغادرة المكان بعد أن عمدت إلى تخريب حاجياتها».

كذلك، يواصل جيش العدو تضييقه على العمل الإنساني؛ إذ اعترض، الخميس الماضي، فريقاً تابعاً لـ«اللجنة الدولية للصليب الأحمر» داخل قرية الحميدية بالقرب من شريط «فضّ الاشتباك» في القنيطرة، ومنع توزيع مساعدات إنسانية لسكان القرية بذريعة عدم استحصال «إذن عمل». وتقول مصادر محلّية لـ«الأخبار» إنّ أحد سكان القرية، من ذوي الاحتياجات الخاصة، حاول التدخل لإقناع الدورية الإسرائيلية بالسماح بإتمام عملية التوزيع، إلا أنّ عناصر الدورية اعتدوا عليه بالضرب، فيما مرّت الحادثة من دون أي ردّ من «الصليب الأحمر» أو حتى من القوات الأمميّة العاملة في محافظة القنيطرة. وفيما تأتي هذه الواقعة في ظلّ تدهور الأوضاع المعيشية في المنطقة، وشحّ الأمطار هذا العام والذي خلّف خسائر زراعية، إلى جانب التضييق الإسرائيلي على العمل الزراعي، يقول سكان من قرية الحميدية، في حديثهم إلى «الأخبار»، إنّ ما يجري يجيء في إطار محاولة إسرائيل فرض قبول «المساعدات» الآتية من جانبها على السكان.

نيران من سوريا على إسرائيل

أعلن جيش العدو الإسرائيلي، مساء أمس، أن قذيفتين أُطلقتا من سوريا سقطتا في مناطق مفتوحة في مرتفعات الجولان (المحتل)، فيما أشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن الصاروخين اللذين جرى تفعيل أجهزة الإنذار بفعلهما، لم يسفرا عن إصابات أو أضرار، وأنهما أُطلقا من منطقة درعا جنوبي سوريا. وبعد ذلك بدقائق، أفادت «هيئة البث» بأن الجيش الإسرائيلي بدأ هجوماً على سوريا رداً على إطلاق الصواريخ، لافتة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إطلاق صواريخ من سوريا في اتجاه إسرائيل، منذ تولّي أحمد الشرع رئاسة البلاد. وقال جيش العدو، لاحقاً، في بيان: «قبل وقت قصير، قصفت مدفعية (الجيش الإسرائيلي) جنوب سوريا بعد إطلاق مقذوفين في اتجاه أراضي إسرائيل».

كما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن جيش الاحتلال يرد على مصادر إطلاق النيران من سوريا، وأن طائرات حربية إسرائيلية تخرق حاجز الصوت في الأجواء السورية. وفيما لم يتسنّ التأكد من تفاصيل الرد الإسرائيلي، قالت «هيئة البث» إن الصواريخ انطلقت من قرية تسيل الواقعة في الريف الغربي لمحافظة درعا في الجنوب السوري، لافتة إلى أن القرية تضم «تجمعاً كبيراً من الفلسطينيين»، ما يرجّح أنها المنطقة المستهدفة.

وفي وقت لاحق، تبنّت مجموعة تطلق على نفسها اسم «كتائب الشهيد محمد الضيف»، في بيان نشرته عبر منصة «تلغرام»، قصف قوات الاحتلال المتموضعة في منطقة الجولان المحتل بصاروخين من نوع «غراد»، علماً أن المجموعة أعلنت عن تأسيس نفسها في بيان نشرته في 31 أيار الماضي عبر صفحة أنشأتها على «تلغرام».

والجدير ذكره، هنا، أن محافظة درعا، كانت قد شهدت اشتباكاً مع جيش العدو، آخرهما اشتباك «حرش تسيل»، في الثاني من نيسان الماضي، حين تصدّى شبان في مدينة نوى لدورية إسرائيلية توغّلت في اتجاه منطقة الأحراج الواقعة بين قريتي تسيل والجبيلة، والمعروفة باسم «حرش تسيل»، ما أسفر عن مقتل 9 شبان، وإصابة 23 آخرين، إثر القصف الإسرائيلي العنيف.

تقرير

مقترح واشنطن قيد الدرس إيرانيّاً
الاتّفاق المؤقّت... لا يزال ممكناً

طهران - محمد خواجوئي

مع إرسال الولايات المتحدة، عبر سلطنة عُمان، مقترحاً إلى إيران، متضمّناً أبرز مطالبها في سياق المفاوضات على اتّفاق نووي محتمل، انتشرت أخبار متناقضة حول الاقتراح وطبيعة الردّ الإيراني عليه؛ ففي حين سَرّب عبر الإعلام الأميركي، ما مفاده أنّ واشنطن وافقت على استمرار طهران في تخصيب اليورانيوم داخل أراضيها، وإنْ بنسب مخفّضة جدّاً، عاد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وتحدّث عن خلاف ذلك، قائلاً إنّ أيّ اتّفاق نووي محتمل مع الإيرانيّين، لن يسمح للجمهورية الإسلامية بأيّ نوع من التخصيب، وفق ما كتبه عبر منصّة «تروث سوشال».

وقبل ساعات من التصريح الأخير، ذكر موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي، إنّ الاقتراح الخطّي الذي أرسلته واشنطن إلى طهران، يسمح للأخيرة بالاستمرار في التخصيب بنسبة متدنيّة، وفي مدّة زمنية محدّدة على أراضيها. ومن جهته، كان وزير الخارجية ماركو روبيو، والمبعوث الخاص ستيف ويتكوف، قد شدّدا على «صفر تخصيب».

ويُعدّ مشروع التخصيب، واحداً من أكثر أقسام البرنامج النووي الإيراني إثارةً للجدل؛ إذ تقول طهران إنه يحقّ لها، وفقاً لـ«معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية» (إن بي تي) تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية، بما في ذلك إنتاج الوقود للمفاعلات النووية، بيد أنّ الغرب يبدي خشيةً من أن تقوم إيران بتخصيب اليورانيوم بغرض إنتاج السلاح النووي. ووفقاً لأحدث تقرير لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فإنّ الجمهورية الإسلامية «التي لا يمكن المساس بها»، تتمثّل في أنّ «أيّ اتّفاق يجب أن يقبل بحقّ إيران في تخصيب اليورانيوم، رغم أنّ الأخيرة مستعدّة لخفض نسبته وإبعاده؛ فضلاً عن أنّ هذه القيود يجب أن تُطبّق مقابل رفع العقوبات الأميركية».

وفي هذا المجال، أكّد عراقجي، أثناء لقائه الأخير مع المدير العام لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، بتجميد التخصيب لمدّة محدّدة، وفي إطار اتّفاق مؤقّت، على أن يُتّخذ قرار في هذا الشأن مستقبلاً في إطار الاتّفاق النهائي؛ والثاني، يتضمّن تشكيل كونسورتيوم نووي يضمّ كلّاً من إيران وأميركا والسعودية والإمارات وقطر، لتخصيب اليورانيوم خارج الجمهورية الإسلامية، مقابل الوقف الكامل للتخصيب داخل الأراضي الإيرانية». ووفقاً لهذه المصادر، فإنّ «المقترح الأميركي لقيَ معارضة من جانب إيران، التي طالبت بإدخال تغييرات عليه، بما في ذلك إبداؤها موافقة مبدئيّة على تشكيل الكونسورتيوم، وهو ما كانت قد أعلنت في وقت سابق قبولها به، وحتى أنّ مشاورات أُجريت في هذا الخصوص أثناء الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى السعودية والإمارات. لكن إيران لا توافق على أن يحلّ هذا الكونسورتيوم محلّ مشروع التخصيب الوطني، بل تطالب بأن يكون إلى جانبه». وأكّدت المصادر أنّ السياسة الإيرانية «التي لا يمكن المساس بها»، تتمثّل في أنّ «أيّ اتّفاق يجب أن يقبل بحقّ إيران في تخصيب اليورانيوم، رغم أنّ الأخيرة مستعدّة لخفض نسبته وإبعاده؛ فضلاً عن أنّ هذه القيود يجب أن تُطبّق مقابل رفع العقوبات الأميركية».

وفي هذا المجال، أكّد عراقجي، أثناء لقائه الأخير مع المدير العام لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، رافاييل غروسي، على هامش زيارته إلى القاهرة، أنّ «اتّفاقاً لن يحصل ما لم يُقرّ بحقّ إيران في التخصيب». كذلك، أكّد الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، أمس، أنّ «إيران ترحّب بالمفاوضات، لكنّ الغطرسة لا تندرج ضمن مبادئ الحوار»، وقال إنّ بلاده «أعلنت مراراً أنها لا تسعى إطلاقاً لامتلاك سلاح نووي، وهي كانت وما تزال مستعدّة لأيّ نوع من التعاون لإثبات صحّة ذلك». وفي سياق متّصل، قالت الناطقة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، أمس، إنّ «جميع سيناريوهاتنا وخياراتنا مطروحة بالكامل، وكنّا وما نزال على دراية تامّة بهذه القضايا. ولذلك، فإنّ خطط الحكومة في المجالَين النووي والعقوبات واضحة تماماً، ولن نتردّد في تنفيذها. ومع ذلك، فإنّ إيران، وحفاظاً على مصالحها الوطنية، لن تترك أبداً طاولة المفاوضات».

> **أحد الاقتراحين يقضي بأن تقوم إيران بتجميد التخصيب لمدّة محدّدة، وفي إطار اتّفاق مؤقّت**

ومن المقرّر التخطيط لعقد جولة سادسة من المفاوضات الإيرانية - الأميركية خلال الأيام المقبلة، حيث ستتركّز فيما يظهر على مقترح واشنطن، وملاحظات طهران عليه. ومع أنّ القضايا الخلافية بين الطرفين ما تزال قائمة، إلا أنّ تبادل الزيارات الدبلوماسية يُظهر أنّ الطرفين يسعيان للتوصّل إلى نقطة اشتراك أو اتّفاق مؤقّت على الأقل. وفيما من المقرّر أن يلتئم الاجتماع الدوري لمجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، الأسبوع المقبل، في مقرّ الوكالة في فيينا، يشكّل الملفّ النووي الإيراني، وفقاً للمعتاد، الموضوع الرئيس على جدول أعماله. وفي حال لم تتوصّل طهران وواشنطن إلى اتّفاق نووي في غضون الأيام القليلة المقبلة، فمن المرجّح أن تتحرّك الدول الأوروبية، ومعها الولايات المتحدة، في الاجتماع المقبل للوكالة، واستناداً إلى التقرير الأخير لغروسي، نحو تقديم مسوّدة قرار ضدّ الجمهورية الإسلامية، الأمر الذي يمكن أن يشكّل أداة ضغط إضافية على الأخيرة للقبول بمطالب الغرب؛ علماً أنّ إيران كانت قد حذّرت القوى الغربية من أيّ «استغلال سياسي» لتقرير غروسي، وحمّلتها مسؤولية تبعات ذلك.

أكّد عراقجي، الثاني لقائه الأخير مع غروسي، في القاهرة، أن «اتّفاقاً لن يحصل ما لم يُقرّ بحقّ إيران في التخصيب» (أ ف ب)

تقرير

تركيا باقية على تفاؤلها

روسيا - أوكرانيا: خطوط الصدع تتمدّد

محمد نور الدين

يُمثّل هجوم المسيّرات الأوكرانية في العمق الروسي، والذي أدّى إلى تدمير قاذفات استراتيجية، نُقطة تحوّل في الحرب الروسية - الأوكرانية، علماً أنه جاء عشيّة الجولة الثانية من المحادثات التي انعقدت، أول أمس، بين وفدَي البلدَين المفاوضَين، في مدينة إسطنبول التركية. لكن الهجوم لم يؤثّر، على أيّ حال، على خطط انعقاد طاولة إسطنبول، ما يمكن عدّه مؤشّراً إيجابياً، أو ذروة في الخداع؛ ذلك أنّ الكبرياء الروسية التي جُرحت عميقاً، لا تفسح المجال لأيّ نوع من المساومات الجديدة، لعقد صفقة سلام في قضيّة تزداد تعقيداً، ولا سيّما مع الشروط التي وضعتها موسكو لوقف الحرب، والتي لا يبدو أنّ كييف في وارد القبول بها.

ورغم كل هذه الأجواء التشاؤمية، فإن تركيا لا تزال تتمسّك بدورها الوسيط الذي يُعتبر خشبة رئيسها، رجب طيب إردوغان، ليضيف إلى هالته الإقليمية الجديدة بعد سقوط النظام السوري، هالةَ دولية يستغلّها لتعزيز صورته الخارجية، وللمضيّ في ترتيب مصالحه الداخلية في تصفية معارضيه. ولذا، فقد أعلن إردوغان، بعد جولة المحادثات الثانية، أنّ جُلّ همّه يتركّز على لقاء قمّة يجمعه إلى الرئيسَين الروسي فلاديمير بوتين، والأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في إسطنبول، مع الأمل في أن ينضمّ إليهم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. وإذ أشاد إردوغان بجهود وزير خارجيّته، حاقان فيدان، فهو اعتبر أنه قام بعمل «رائع جدّاً» عندما جمع وفدَي روسيا وأوكرانيا مجدّداً إلى الطاولة. ومع أنّ رهان الرئيس التركي لا يبدو قريباً من التحقّق، إلا أنّ ممّا قد يحفّزه على المضيّ فيه إعلان الناطقة باسم البيت الأبيض، كارولين ليفيت، أن ترامب منفتح على عقد قمّة رباعية، إذا كانت ستجلب الطرفين الروسي والأوكراني إلى طاولة المفاوضات.

قوبل الهجوم الأوكراني على روسيا بتعليقات تركية محذّرة من عواقب التصعيد (أ ف ب)

> «إسرائيل ستُسرّ أيضاً باستخدام روسيا للأسلحة النووية، لأنها تريد مبرّراً لاستخدامها في غزة»

ومن جهته، أكّد زيلينسكي جاهزيّته للاجتماع، الذي من دونه «لا يمكن أن يتحقّق وقفٌ لإطلاق النار».

وكان قد قوبل الهجوم الأوكراني على روسيا بتعليقات تركية محذّرة من عواقب التصعيد في الحرب الدائرة؛ إذ اعتبرت صحيفة «قرار» أنّ الوفد الأوكراني جاء إلى محادثات إسطنبول «متأبّطاً ملفّاً ناجحاً تمثّل في الهجوم المفاجئ والمثير في العمق الروسي». وفي صحيفة «تركيا»، كتب إسماعيل قابان، بدوره، أنّ «الكرملين يقرأ الهجوم الأوكراني على أنه هجوم أطلسي؛ فأوكرانيا لا يمكن أن تنفّذ هجوماً بهذا الحجم وبهذه النوعية»، لافتاً إلى أنّ «الهجوم والردّ الروسيَّين المحتملَين يفتحان أمام تهديدات كبيرة، خصوصاً للأمن الأوروبي». ووفقاً للكاتب، فإنّ «الواقع على الأرض ليس جيّداً، وطبيعة الردّ الروسي ستكون حاسمة في الأمدَين القريب والمتوسط، وإن المسألة تتلخّص في كيفيّة قراءة الكرملين للرسالة التي وُجّهتها إليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي».

ومن أبرز التعليقات في هذا الإطار أيضاً، ما ورد على لسان الكاتب المقرّب من إردوغان، إبراهيم قره غول، في صحيفة «يني شفق»، من أنّه «إذا انهارت طاولة إسطنبول بين روسيا وأوكرانيا، فهذا يعني أنّ الصواريخ ستهطل على موسكو وبرلين ولندن». وقال قره غول: «في ظلّ اختراع البارود وتكنولوجيا الحروب والمسيّرات لم تَعُد هناك خطوط أولى وأخيرة في الحروب. وإذا دخل أيّ بلد في حرب، فإن البلد كلّه سيكون في أتونها وليس فقط الخطوط الأماميّة. لم يَعُد ممكناً لأيّ بلد أن يدافع عن حدوده فقط عند النقطة الصفر منها». معتبراً أنّ «جيوش المهندسين حلّت محلّ الجنود». ورأى قره غول أنّ الهجوم الأوكراني أظهر أنّ «الحرب لم تَعُد في البرّ الأوكراني، بل على كلّ البرّ الروسي»، مشيراً إلى أنّ «أوكرانيا لم تقُم بمفردها في هذا الهجوم، وأنّ الصواريخ بعيدة المدى قد استخدمت أيضاً»، وأضاف: «الحرب بعد هذه العملية، تجاوزت كونها ثنائية بين روسيا وأوكرانيا. ومع أنّ أحداً لا يرغب في الحرب النووية، لكنّنا على بعد أمتار قليلة منها». كذلك، تساءل عن السبب الذي يحدو بأوكرانيا إلى القيام بهجوم من هذا النوع قبل يوم من الجولة الثانية لمحادثات إسطنبول، وعمّا إذا كان الدافع هو إجبار روسيا على تقديم تنازلات، ليجيب بأنّ «هذا محتمل، لكن السبب الحقيقي أبعد من ذلك بكثير»، عادّاً العملية بمثابة «بيرل هاربر» الروسي، ومعتبراً إياها «كافية لتغيير مسار الحرب ورسم خريطة جديدة لها».

ولفت إلى أنّ «ألمانيا دخلت الحرب ببيعها صواريخ إلى أوكرانيا الأسبوع الماضي بـ7 مليارات دولار. وهذا مؤشّر خطير إلى أنّ الحرب بين روسيا وألمانيا ستكون محتملة. فبرلين تريد الانتقام من هزيمتها أمام روسيا في الحرب العالمية الثانية، ولندن تدفع بالحرب إلى الأمام على خلفية عداوتها التاريخية لموسكو». وبحسب الكاتب، فإن لندن وبرلين تريدان «تخريب طاولة السلام الجديدة في قصر دولمه باهتشه في إسطنبول، كما خرّبتاها قبل سنوات»، فيما «زيلينسكي ليس سوى أداة بيد أوروبا التي تريد إضعاف روسيا والوصول إلى ثرواتها». وإذ ذكّر بأنّ روسيا هدّدت باستخدام النووي، اعتبر أنّ «أوروبا تريد دفع موسكو إلى ارتكاب هذا الخطأ»، في حين أنّ إسرائيل «ستُسرّ أيضاً باستخدام روسيا للأسلحة النووية، لأنها تريد مبرّراً لاستخدامها في غزة». وانتهى الكاتب إلى القول إنّ «الدول التي زوّدت كييف بالأسلحة التي تضرب موسكو والعمق الروسي، عليها أن تتحضّر ليوم فيه تُضرب برلين ولندن. وكلّ جهود السلام التي تبذل الآن هي فقط لتأخير هذه النتيجة».

السودان

«تسلّل» إماراتي من بوابة إثيوبيا

الجيش يطلق حكومته: نحو تأبيد المرحلة الانتقالية

محمد عبد الكريم أحمد

دشّنت الحكومة السودانية الجديدة، بقيادة كامل إدريس، أول اجتماعاتها، أول أمس، فيما لفت رئيسها إلى أن المرحلة المقبلة تتطلّب جهوداً كبيرة لإعادة البناء والإعمار، مستعرضاً رؤيته لبرامج «الفترة الانتقالية». وجاء انطلاق عمل الحكومة، في موازاة تطوّرات ميدانية جاءت لتصبّ في مصلحة الجيش السوداني على حساب قوات «الدعم السريع»، ولا سيما في ولاية شمال كردفان، وأيضاً حراك دبلوماسي متزايد عزّزه وصول مدير المخابرات الإثيوبية، رضوان حسين، إلى بورتسودان، فضلاً عن اهتمام أوروبي متجدّد بالأزمة السودانية.

حكومة إدريس: أجندة مرتبكة

أقدم رئيس الوزراء الجديد، فور تقلّده منصبه، على حلّ حكومة تسيير الأعمال وإقالة جميع وزرائها، وتكليف الأمناء العامّين ووكلاء الوزارات بتسيير المهامّ إلى حين تشكيل حكومة جديدة. وبدت أجندة إدريس محدّدة في الشقّ الأمني بشكل واضح، إذ أكّد أولوية «الأمن القومي (السوداني)، وبسط هيمنة الدولة، والقضاء التامّ على التمرّد والميليشيات المتمرّدة». على أن تبنّي إدريس (وحكومته) حواراً سودانيّاً شاملاً، ووضعه خططاً لإعادة البناء، والتزامه بمحاربة الفقر، وتعهّده بـ«الحياد السياسي»، كل ذلك يتناقض بشكل واضح مع طبيعة عمل حكومته، التي لا يتوقّع أن تتجاوز مهامّها التهدئة السياسية، وتقديم غطاء سياسي لقيادة الجيش، إضافةً إلى حقيقة أن تشكيل الحكومة جاء استجابةً للتساؤلات الغربية والإقليمية عن مدى جدّية القيادة في بورتسودان في منح الأولوية للحلول السلمية للأزمة الراهنة. كذلك، لا يُتوقّع أن تتمكّن الحكومة المعيّنة من تجاوز الحدود التي يضعها الجيش لأيّ حوار سياسي مستقبلاً، من مثل عدم انخراط «الدعم السريع» أو القوى السياسية الداعمة لها في الحوار.

وهكذا، يمكن النظر إلى حكومة إدريس بوصفها معيّنة من قبل الجيش، والتقدير أنها ستقوم بمهامّ انتقالية، ولن يكون في مقدورها على المدى القريب الانخراط في طرح خطط اقتصادية حقيقية، بحسب ما أعلنت، بالنظر إلى أنه حتى في حال تمكّن الجيش من حسم الصراع لمصلحته، فإن الأوضاع في السودان تظلّ بحاجة إلى جهود دولية وإقليمية ومحلية مكثّفة تحتاج إلى سنوات عدّة لتحقيق بيئة ملائمة لعمل أيّ حكومة سودانية.

الإمارات والعودة من البوابة الإثيوبية

وصف مراقبون سودانيون زيارة مدير المخابرات الإثيوبية، إلى بورتسودان، بأنها رسالة مباشرة من الإمارات عبر «الوسيط الإثيوبي». وفيما لم يتم كشف أجندة حسين، أو صلة أبو ظبي بزيارته، فإن ما رشح منها يجلّي قدراً من تراجع إماراتي، وإن شكليّ، يهدف، مرحليّاً، إلى استعادة تأثير أبو ظبي في السودان، بعد قطع الأخير العلاقات الدبلوماسية معها. ومع تصاعُد الضغوط المصرية والسعودية، في ظلّ أوضاع إقليمية ملتهبة، لتفادي أيّ انفلات في الأزمة السودانية، لجأت الإمارات إلى خياراتها التقليدية، عبر الاستفادة من أوراق أحد أهم حلفائها في القرن الأفريقي الكبير: إثيوبيا.

وتأتي المقاربة الإثيوبية، والمرجّح دفعها إماراتياً، لتنبئ بمواقف أكثر تساهلاً إزاء عدد من ملفات العلاقات الثنائية، وعلى رأسها النزاع على منطقة الفشقة (التي استعادها الجيش السوداني نهاية 2020)، وإحياء مشروعات الشراكة الإماراتية - الإثيوبية للاستثمار الزراعي في مساحات شاسعة من الإقليم (الذي يوصف بأنه أخصب الأراضي الزراعية في السودان)، وكذلك استكشاف موقف السودان من التطوّرات الأخيرة في الأزمة المكتومة بين إثيوبيا وإريتريا، واحتمالات تجدُّد الأزمة في إقليم التيغراي.

ومن المتوقّع أن يكون الطرح الإثيوبي (والإماراتي) معقولاً هذه المرة بالنسبة إلى قيادة الجيش السوداني، وحكومة إدريس؛ إذ تشير تقارير إلى تقديم أديس أبابا محفّزات واقعية للخروط للدخول في شراكات استثمارية وتجارية مهمّة، منها دعم طاقوي، واستثمارات زراعية مليارية، وخفض حدة الضغوط الإقليمية (من دول جوار السودان، ولا سيما جنوب السودان، وكذلك أوغندا وكينيا).

المقال كاملاً على الموقع

كلمات متقاطعة 4826

أفقيا

1- رئيس جزائري راحل – 2- عاصمة اسيوية – ريح طيّبة – 3- حفظ الكتاب – شاعر فرنسي راحل – 4- للإستدراك – نهار وليل – 5- سئم وضجر – نعام – ظلام شديد السواد – 6- بطلة قصص ألف ليلة وليلة – من عناصر الطبيعة – 7- اسم موصول – اتهم – مادة قاتلة – 8- حرف نصب – إنسان متقدم بفكره وذوقه وثقافته – 9- لذيذ الطعم – جلدة الرأس – 10- ضابط سوري راحل استشهد في ميسلون

عمودياً

1- ممثل لبناني – 2- ضد بارد – خاصتها – ضمير منفصل – 3- مريح – جليد بالأجنبية – 4- لألىء عظام – مدينة سويسرية – 5- قطع – أعطى بكثرة – للندبة – 6- إبن أوى بالعامية – بيت – 7- من أقدم رجال التوراة نجا وأهل بيته من الطوفان – ضد ضار – 8- يصوّران – مدح الشخص وهو حي بحق أو بباطل – 9- حرف نداء للبعيد – منطقة في وسط إيطاليا على البحر التيراني عاصمتها روما – 10- فنان لبناني – متشابهان

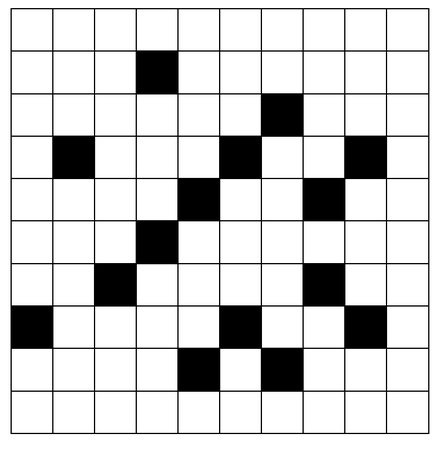

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- اورليانس – 2- الدردنيل – 3- لبن – كوسوفو – 4- انكونا – نيّة – 5- نجهر – دسوق – 6- بو – كف – وا – 7- الف – النُّدُل – 8- رئيس – ي ي – 9- وياك – محو – 10- راشد الماجد

عمودياً

1- اولان باتور – 2- بنجول – يا – 3- رانكه – فراش – 4- ل ل – ورك – يكدّ – 5- يدكن – فاس – 6- أرواد – فل – 7- ندش – سوني – 8- سنونو – ليما – 9- يفيقون – حجّ – 10- سلوة – العود

sudoku 4826

	2		5			7	1	4
6	5	7			1			2
	4							
	7			6		8		
		5	2	4	8			
				7			2	
5		4			2		6	
		2				4	5	8
			8		4		9	

حلول الشبكة السابقة

2	4	9	3	7	1	5	8	6
5	3	6	8	4	2	7	9	1
8	1	7	9	6	5	3	2	4
6	7	8	2	3	4	1	5	9
1	5	2	7	8	9	6	4	3
3	9	4	5	1	6	2	7	8
9	6	5	4	2	3	8	1	7
4	8	1	6	5	7	9	3	2
7	2	3	1	9	8	4	6	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 123

كلمة السر من 6 حروف: نوع قارب مطاطي سريع

ارضي – بحر – باص – توك توك – حق – دفع – راكب – زحافة – سفينة – سيارة – شخطورة – طائرة – طراد – طوف – قاطرة – قطار – مزلجة – محطة – مترو – مد – نقل – هوديج – وسيلة

ت	و	ك	ت	و	ك	ش	ز	م	ع
و	ة	ل	ي	س	و	خ	ب	ح	ف
م	ز	ل	ج	ة	ر	ط	ك	ط	د
د	ا	ر	ط	د	ا	و	ا	ة	س
ة	م	ت	ر	و	ط	ر	ر	ي	ة
س	ر	ر	ح	ب	ق	ة	ا	ر	ز
ي	ف	ط	ن	ق	ل	ر	ذ	ج	ح
د	م	ي	ا	ا	ة	ا	ط	د	ا
ب	ا	ص	ن	ق	ط	ق	و	ا	ف
ي	ض	ر	ا	ة	ك	ح	ف	ه	ة

حلول الشبكة السابقة: الجمل

عملية حسابية 123

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		٪	4	=	15
X	■	–	■	X	■	
5	٪		X		=	20
X	■	X	■	٪	■	
	+		X		=	40
=	■	=	■	=		
75		14		10		

حلول الشبكة السابقة

56	٪	8	X	6	=	42
٪	■	+	■	X	■	
7	+	35	٪	3	=	14
X	■	–	X	■	■	
8	+	12	٪	2	=	10
=	■	=	■	=		
64		31		36		

شبكة العنكبوت 123

إعداد نعوم مسعود

1 – 5 نادي كرة قدم إيطالي
4 – 16 زعيم أميركي راحل من المطالبين بإنهاء التمييز العنصري ضد السود
15 – 24 آخر فيلم قام ببطولته فريد الأطرش قبل وفاته
23 – 33 رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان
32 – 35 كتاب يحتوي على مجموعة خرائط جغرافية عن الارض
35 – 43 اتفاقية بين فرنسا وبريطانيا على اقسام منطقة الهلال الخصيب خلال الحرب العالمية الأولى
42 – 47 دولة اوروبية عاصمتها بريشتينا
46 – 53 اعلى جبل في اليابان
52 – 60 أديب لبناني راحل من مؤلفاته « وجوه وحكايات »
60 – 70 فيلم مصري من بطولة فاتن حمامة يُعدّ من أفضل الأفلام في السينما المصرية
69 – 78 ممثل امريكي راحل من افلامه « الرسالة »
78 – 85 راقصة ومُمثلة مصرية معتزلة
88 – 88 نبي من نسل شمت بن ادم ذكر في القرآن
88 – 93 دولة اوروبية عاصمتها برن
92 – 95 احدى الشخصيات الوهمية في مسرحية بياع الخواتم للاخوين رحباني
95 – 104 شاعر جاهلي اشتهر بشجاعته وكرمه
104 – 107 فاقد الأب والأم في صغره
107 – 110 خلاف مشرق

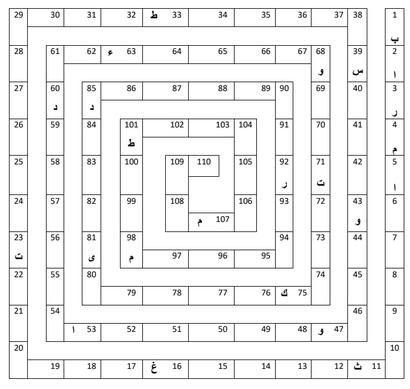

حل شبكة العنكبوت السابقة

جامع – معمر القذافي – فيروز اباد – ادبداس – اسماء الاسد – سد القرعون – نجيب ساويرس – سمية الخشاب – ابو الاسود الدؤلي – لبيع – جعفر النميري – ريمبني – نبيال – الارض – ضمير – ميروبا – بادن باول – وليد فياض

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4826

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أسطورة المصارعة حمل لقب « الأسد اللبناني » (1912-1972). من أشهر أبطال لبنان المحترفين

3+4+5+4+1=7+11+8+6 = رائعة ليوناردو دافنتشي ■ 2+9+10 = مدينة يمنيّة

حل الشبكة الماضية: **كارلو كولودي**

ما وراء الصورة

من ناصر إلى نصر الله: كيّ الوعي العربي تمهـيداً للتطبيع

مروة جردي

يعيش العالم العربي لحظة انحسار تاريخية، تتقاطع فيها مشاريع التطبيع مع إسرائيل مع انهيار ما تبقّى من النظام القومي العربي، وتراجع الخطابات الكبرى التي شكّلت تعريف الصراع الإقليمي لعقود.

في هذه اللحظة، يُقدَّم كل شكل من أشكال المعارضة للتطبيع على أنه «حمق سياسي» أو رومانسيات لا تليق بعصر «البراغماتية». ويُتهم من يرفض التسويات المجانية بأنه يفتقر إلى فهم «قوانين المرحلة». في هذا السياق، يستعرض هذا المقال

> دفن المقاومة «رمزياً» لا يعني نهاية قصتها

> محطات تاريخية من محاولات تسويق التطبيع كحلّ وحيد، وتشويه خطاب المقاومة عبر أدوات إعلامية متعددة.

النيل من ناصر... خدمةً للتطبيع

منذ مدة، عاد الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى المشهد العام العربي بتسجيل صوتي مجتزأ يظهر واحداً من رموز النضال الوطني، وهو يعبّر عن رفضه لخوض حرب جديدة ضد إسرائيل، قائلاً: «نحن لن نُحارب، ومَن يريد أن يحارب فليأتِ ويحارب، وحلوا عنّا بقى». ما أثار جدلاً واسعاً في منصات التواصل الاجتماعي، حيث تساءل عدد من النشطاء عن توقيت نشره وأهدافه المحتملة.

لم تكن هذه الحملة ضد عبد الناصر جديدةً معزولاً. منذ وفاته عام 1970، انطلقت حملة إعلامية ممنهجة لتقويض إرثه القومي، قادتها وسائل إعلام مصرية وخليجية، في سياق إعادة رسم الخطاب السياسي العربي بما ينسجم مع مشاريع التسوية. شملت هذه الحملة الصحافة المصرية التقليدية، على رأسها جريدة «الأخبار اليوم» التي كان يديرها الأخوان مصطفى وعلي أمين، اللذان ارتبطا بعلاقات وثيقة مع الأجهزة السياسية في القاهرة والرياض، وواجهت علاقاتهما اتهامات بالتعاون مع السفارة الأميركية في مصر.

لعبت أيضاً وسائل إعلام خليجية مقرها لندن، دوراً أساسياً في الترويج لخطاب مناهض لعبد الناصر، كما أسهمت مجلات لبنانية ممولة خليجياً كـ«الحوادث» في نشر خطاب محافظ ومعادٍ للناصرية واليسار العربي. وركّزت الحملات على تصوير عبد الناصر كـ«ديكتاتور» و«مغامر»، والتقليل من إنجازاته الاقتصادية والاجتماعية، مع الترويج لتقارير مشكوك في صحّتها تدعو إلى قبول «السلام» مع إسرائيل كخيار وحيد. ومع تطور الإعلام الرقمي، انتقلت هذه الحملات إلى منصات إلكترونية ممولة خليجياً، تستهدف معارضي اتفاقات إبراهام، وتُروّج لفكرة أنّ المقاومة عبثية، وأن التسوية هي الحل «العقلاني» الوحيد.

وفي هذا السياق، نُشر تسجيل الصوتي الذي يعود لعام 1970 لعبد الناصر وهو يتحدّث مع الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، بما يُظهر تردد عبد الناصر في خوض حرب جديدة ضد إسرائيل.

تزامن ذلك مع انتشار خطاب إعلامي يروّج لسردية التطبيع مقابل الرخاء الاقتصادي الذي لا يبدو أنّ مصر التي كانت أول الدول المطبّعة تعيشه اليوم. إذ نشر موقع «هارتس» الإسرائيلي مقالاً حول التحديات التي تواجهها القاهرة، التي كانت يوماً لاعباً محورياً في ملفات الحرب والسلام، وها هي اليوم تسعى إلى الحفاظ على الحد الأدنى من وزنها الإقليمي.

وفي السياق نفسه، نشرت صحيفة «الشرق الأوسط» مقابلة مع عمرو موسى، قال فيها إنه فقد إيمانه بعيد الناصر يوم اندلاع حرب 1967، متّهماً الخطاب الرسمي بالكذب. المقابلة أعادت إلى الأذهان الهجوم الذي شنّته الصحيفة نفسها على محمد حسنين هيكل وكتابه «خريف الغضب» في الثمانينيات، في سياق تصفية الخط القومي.

من القاهرة إلى دمشق... إعادة تشكيل السردية

وكما أسهمت الحملة الإعلامية على عبد الناصر في التمهيد لتطبيع مصر، شهدت سوريا مساراً مشابهاً في مرحلة ما بعد النظام البعثي، خصوصاً بعد سقوطه في أواخر 2024. بينما تبنّت سوريا الرسمية، لعقود، موقفاً معلناً ضد التطبيع، ودعماً للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، تشهد المرحلة الحالية محاولة إعادة كتابة السردية السياسية السورية، بتشكيك في هذه الثوابت ذاتها.

ومنذ عام 2011، بدأت بعض المنصّات الترويج لاتهامات تُفيد بأن النظام البعثي قدّم تنازلات سرية بشأن الجولان، رغم نفي ذلك في مذكرات رسمية، بينها مذكرات نائب الرئيس السابق فاروق الشرع. ومع فشل هذه المزاعم في التثبيت، تحوّل الخطاب إلى تحميل رفض التطبيع مسؤولية الأزمة السورية، وطرح التطبيع كخلاص اقتصادي للبلاد.

وفي سياق الترويج لهذه الفرضية الجديدة، تمثّل أحدث هذه الموجات في تقرير لمنصة إعلامية تدعى «جسور»، تعرض شهادات لمواطنين سوريين يدعمون التطبيع كحلّ للأزمات المعيشية.

في موازاة ذلك، انتشرت فيديوهات تُظهر التشفّي بضريح حافظ الأسد، أبرزها زيارة الشيخ عدنان العرعور برفقة مسلحين، في مشهد اعتبره بعضهم إهانة رمزية لحقبة كاملة.

الرمزية الإعلامية هنا ليست جديدة؛ فقد شبّه بعضهم ما حدث للأسد بما حدث لأوليفر كرومويل في إنكلترا، الذي كان قد قاد أول ثورة في أوروبا ضد الملكية.

إلّا أنه بعد موته، عادت الملكية وتم نبش قبره بعد وفاته وأعدم رمزياً. محمد حسنين هيكل نفسه استعاد هذه القصة في كتابه «قصة معركة خفية بين الصحافة والسياسة»، محذّراً من احتمال تكرارها في العالم العربي، بقوله: «إن أحداً لم يفعل هذا حتى اليوم... ومع ذلك، فأنا لا أستبعد حدوثه في يوم من الأيام».

بعد نصر الله... استهداف رمز المقاومة في لبنان

من مصر وسوريا إلى لبنان، يتواصل المسار نفسه. إلا أنّ الحملات الإعلامية بدأت تتخذ شكلاً أقل مهنية وسطحية سواء عبر منفذيها او خطابها، فمع اغتيال الأمين العام لـ «حزب الله»، السيد الشهيد حسن نصرالله، وسقوط النظام السوري، انفجرت حملة إعلامية تستهدف ما تبقّى من خطاب المقاومة، وتعيد تدوير سرديات الحرب الأهلية اللبنانية.

قنوات لبنانية مثل «الجديد» و MTV، وبعض المنصات الخليجية، سارعت إلى شيطنة رمزية نصر الله، وربطه حصرياً بالانقسام الطائفي. في المقابل، حضر في الخطاب اللبناني حرص هذا الإعلام على ضمان صيف آمن للسيّاح العرب فيما غابت التغطية الجدية للاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الجنوب أو الحرص على خوف اللبنانيين هناك، بينما احتلت مشاريع «الحياد» المزعوم واجهة النقاش العام.

هذا النوع من التغطية الإعلامية يُعيد إلى الأذهان ما واجهه هيكل بعد رحيل عبد الناصر، حين تحوّلت الصحافة إلى أداة تصفية رمزية للخط القومي. واليوم، تتكرر التجربة: من مقابلات عمرو موسى، إلى مقالات «هارتس»، إلى منصات ممولة خليجياً تسوّق لفكرة أن «البراغماتية» هي الطريق الوحيد.

التاريخ لم يُغلق بعد

الحملة المستمرة ضد رموز المقاومة، وتشويه الخطاب المناهض للتطبيع، ليست معزولة عن السياق الإقليمي الأوسع لإعادة إنتاج الوعي السياسي في العالم العربي، بل تأتي في إطار هندسة شاملة للمخيال الجمعي، عبر أدوات إعلامية تتكامل مع التحولات السياسية.

مع ذلك، فإنّ دفن المقاومة «رمزياً» لا يعني نهاية قصتها. فكما قال محمد حسنين هيكل: «احتفظوا بثقتكم في الشعب»، إذ إن التاريخ نهر لا يتوقف. ما يُدفن اليوم، قد ينبعث غداً من جديد، كما حدث في انتفاضات الأرض الكبرى، وكما يحدث دائماً حين لا تُمحى ذاكرة الشعوب.

الفضاء الافتراضي

حققت فيديوهات المؤثر الاماراتي محمد عبدالله تفاعلاً واسعا

المؤثرون الخليجيون... في عشق لبنان

زكية الديراني

«لماذا نحبّ لبنان؟». سؤال طرحه المؤثر الإماراتي محمد عبدالله في فيديو نشره على صفحته على السوشال ميديا، مستعيناً بإجابته عبر مقتطفات لأغنيات فيروز. أجاب قائلاً: «ليس بسبب الأكل أو الأماكن الطبيعية الجميلة، لأن هذه العوامل نجدها في بلدان أخرى، لكنّ جاذبية البلد تكمن في شعبه، شعب لطيف، مبدع، وكريم كرم لا محدود. عندما يقول لك اللبناني إن البيت بيتك، فهو يعنيها. في لبنان تنوّع ثقافي وديني لافت، فنشعر بأننا لسنا غرباء فيه. ومهما كانت ظروف اللبناني، فإنه يستقبلك بابتسامة».

غياب لسنوات... وعودة قوية

تعبّر هذه الإجابة عن حال الكثير من المؤثرين الإماراتيين والخليجيين الذين أعادوا اكتشاف لبنان، بعدما مُنعوا من زيارته لأكثر من أربع سنوات. منذ اندلاع ثورة تشرين 2019، وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية، وأخيراً الحرب التي شنّها العدو الإسرائيلي، ابتعد السائح الخليجي عن لبنان بفعل عوامل سياسية عدة، وتوجّه إلى دول أخرى كتركيا وأوروبا. غابت الحياة عن منازلهم الصيفية التي تملّكوها في مناطق بحمدون، وعاليه، وصوفر، وباتت محط تساؤل حول مصيرها. لكن أخيراً، عادت الحياة إلى تلك البيوت، وبدأت تشهد حملة تنظيف وتحضير، استعداداً لموسم صيفي جديد.

فيروز في الخلفية، ولبنان في الواجهة

يكفي القيام بجولة سريعة على تيك توك وإنستغرام، للملاحظة تصدّر الفيديوهات التي توثق زيارات المؤثرين الخليجيين إلى المناطق اللبنانية. باتت هذه الفيديوهات عامل جذب سياحي أساسي، مستفيدة من التفاعل الافتراضي الكبير، إذ يخصّص السائح مساحة من محتواه للبلدان التي يزورها. حضرت أغنيات فيروز ووديع الصافي وغيرهما، لتعبّر عن خصوصية البلد رغم الضائقة السياسية والمعيشية التي لا يزال يرزح تحتها.

فهد الشطي: لبنان لا يشبه غيره

في فيديو آخر، قال المؤثر الكويتي فهد الشطي إن «لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي لا تتوجد فيه صحراء»، مستعيناً بأغنية فيروز «لبنان الأخضر».

الشطي، الذي يتابعه أكثر من نصف مليون شخص، جال في معظم المناطق اللبنانية، من طرابلس إلى بعلبك وبشري وبيروت، وشارك مشاهدات ساحرة للطبيعة والمواقع الأثرية والطعام اللبناني، ما حفّز المتابعين على التفكير في زيارة البلد.

ليس الكويتي فهد الشطي والإماراتي محمد عبدالله الوحيدين اللذين زارا لبنان، لكن فيديوهاتهما تركت أثراً في المشاهدين. وقد فتحا الطريق أمام المزيد من المؤثرين الخليجيين لاكتشاف جمال لبنان وتوثيقه رقمياً.

لؤي الكيلاني... المقيم في القلب

من ناحيته، لا يُخفي المؤثر الكويتي لؤي الكيلاني تعلقه بلبنان، إذ يقول لنا: «لم أنقطع يوماً عن زيارة لبنان، حتى في أصعب الظروف». ويضيف: «أصبحت بمثابة دليل سياحي للمؤثرين على السوشال ميديا، الذين يستشيرونني قبل رحلاتهم». ويرى الكيلاني أنّ عام 2024 شهد تحوّلاً جذرياً في السياحة الخليجية، مدفوعاً بانتشار المحتوى الرقمي الترويجي.

موسم صيفي واعد

في هذا السياق، يتكرّس المؤثرون كعامل أساسي في الترويج السياحي، وسط معلومات تتحدث عن قرب رفع حظر سفر السعوديين إلى لبنان. إن صحّ ذلك، فقد يشهد لبنان صيفاً مزدهراً، يُعيده إلى خريطة السياحة العربية. وسيكون للمؤثرين دور فعّال، ليس فقط في نشر الفيديوهات، بل في التحكّم باتجاهات السوق الإعلاني والسياحي، خصوصاً أن لبنان يشهد تراجعاً كبيراً في الحملات الإعلانية المخصّصة للترويج السياحي، ما جعل المؤثرين الخليجيين يتولّون هذه المهمة بثقة وارتياح، ويملؤون هذا الفراغ الإعلامي بفعالية.

فلسطين في القلب

«مادلين» في طريقها إلى غزّة... كي لا نفقد إنسانيتنا!

سامي حداد

«ونحن نفعل هذا لأنه مهما كانت الصعاب، فإنّ علينا مواصلة المحاولة لأنّ اللحظة التي نتوقف فيها عن المحاولة هي اللحظة التي نفقد فيها إنسانيتنا. ومهما كانت خطورة هذه المهمة، فهي لا تضاهي خطورةً صمت العالم أجمع في مواجهة إبادة الأرواح».

كسر الحصار

بهذه الكلمات، وبعيون دامعة ونبرة أقرب إلى البكاء، أعلنت الناشطة البيئية السويدية غريتا ثونبرغ عن انطلاق رحلة السفينة «مادلين» التابعة لأسطول الحرية، من ميناء كاتانيا في جزيرة صقلية (إيطاليا) نحو قطاع غزة بهدف كسر الحصار المتواصل الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على القطاع. على متن «مادلين» 12 شخصاً بينهم الناشطة السويدية غريتا ثونبرغ ونجم مسلسل «صراع العروش» الإيرلندي ليام كننغهام والبرلمانية الأوروبية من أصول فلسطينية ريما حسن، إضافة إلى عدد من الصحافيين والحقوقيين والرافضين للإبادة الجماعية. السفينة التي حُمّلت بمساعدات غذائية وطبية عينية، تبحر بعد أسابيع فقط على استهداف سفينة «الضمير» للأسطول نفسه بمسيّرتين إسرائيليّتَين، ما أدّى إلى غرقها بعد إنقاذ طاقمها بتدخّل من مالطا التي لبّت نداء الاستغاثة.

ومن المتوقع أن تستغرق الرحلة البحرية التي انطلقت في الأول من حزيران (يونيو) نحو سبعة أيام، يقطع فيها النشطاء آلاف الكيلومترات البحرية في عرض المتوسط، آملين في الوصول إلى شواطئ غزة، أو على الأقل الاقتراب بما يكفي لفرض مشهدية إعلامية تفرض الحرج على صانعي القرار.

هذه الرحلة تأتي في وقت لا يمكن فصله عن مشهدية الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، التي أسفرت في الأشهر الأخيرة عن آلاف الشهداء والجرحى، وتدمير البنية التحتية الحيوية من مستشفيات ومخابز ومدارس وفرض حصار بحري وبري وجوي وتجويع منهجي للسكان. إلا أنّ أهمية الرحلة تتجلّى في الرسالة: هناك أصوات ما تزال ترفض الصمت، وما تزال تبحر عكس التيار من أجل كسر العزلة المفروضة على أكثر من مليوني إنسان محاصرين في رقعة ضيّقة من الأرض.

الرحلة الحالية تأتي ضمن سلسلة طويلة من محاولات كسر الحصار، تُعرف بـ«أسطول الحرية»، التي بدأت في العقد الماضي، أشهرها رحلة سفينة «مرمرة» عام 2010، التي انتهت أيضاً بمجزرة دامية على يد القوات الإسرائيلية وأثارت موجة إدانات عالمية.

مهما كانت نهاية رحلة «مادلين»، فإنّ أثرها يتجاوز الوصول الجغرافي إلى غزة. فهي تفتح من جديد النقاش العالمي حول أخلاقيات المجتمع الدولي وتُحرجه، هو الذي يدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان، لكنه يغضّ الطرف عن واحدة من أكثر المجازر المعاصرة هولًا واستمراراً.

الناشطة السويدية غريتا ثونبرغ

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاربعاء 4 حزيران 2025 العدد 5510

رحيل

أحد أعمدة المسرح العربي في القرن العشرين

سميحة أيوب... المُلهمة والأيقونة

القاهرة ــ فاطمة سيف

بعد مسيرة فنية اتّسمت بالتمرّد على صورة المرأة النمطية في التمثيل، رحلت «سيدة المسرح العربي»، الفنانة المصرية سميحة أيوب (1932 ــ 2025) أمس الثلاثاء، عن عمر ناهز الـ93 عاماً. امتدت مسيرتها على أكثر من سبعة عقود، قدمت فيها أكثر من 170 عملاً مسرحياً، في رصيد يُعدّ من الأغنى في تاريخ المسرح العربي.

ولدت أيوب في 8 آذار (مارس) عام 1932 في حيّ شبرا في القاهرة، ودرست التمثيل في المعهد العالي للفنون المسرحية، تحت إشراف روّاد كبار، أبرزهم زكي طليمات. بدأت مسيرتها عام 1947، لتصبح واحدة من أبرز ممثلات المسرح العربي.

إرث فنيّ استثنائي

حضورها الطاغي وصوتها القويّ، ساعداها في تجسيد أدوار شخصيات نسائية مركّبة، عكست الصراع الإنساني وأسئلته الوجودية، خصوصاً في مسرحيات: «سكة السلامة»، و«السبنسة»، و«رابعة العدوية»، و«دماء على ستار الكعبة»، و«سقوط فرعون». وفي التلفزيون، قدّمت أيوب أداءً اتّسم بالقوة والرُقي، وتألقت في أعمال درامية مثل «الضوء الشارد»، و«أوان الورد»، و«المصراوية». أما في السينما، فبرزت في أفلام من بينها «أرض النفاق»، و«فجر الإسلام»، و«بين الأطلال»، إذ جمعت في أدائها بين انعكاس التكوين النفسي للشخصية والبُعد الجمالي في الأداء.

أسهمت في ترسيخ المسرح بوصفه أداة للوعي والنقد

مسرح نسائي مستقل

في الحقيقة، حين يُذكر المسرح العربي في القرن العشرين، لا بد من ذِكر اسم سميحة أيوب، فهي تُعَد أحد أعمدته النسائية التي لم تكتفِ بأداء الأدوار، بل أسهمت في صياغة ملامح حضور المرأة في هذا الفن، على نحو يتجاوز الاعتبارات الجمالية أو العاطفية. لقد شكّلت تجربتها مساراً موازياً لتحوّلات المسرح العربي من الترفيه إلى الجديّة، ومن الخطابة إلى الدراما الاجتماعية والفكرية، فكانت سميحة أيوب بمنزلة صوتٍ أنثويّ مؤثّر، فرض نفسه ضمن فضاءٍ لطالما سيطرت عليه المقاربات الذكورية.

منذ بداياتها، تمرّدت سميحة أيوب على الصورة النمطية للمرأة في المسرح، تلك التي تحصرها في أدوار المرأة الرومانسية، أو الأدوار الثانوية كـ«تابعة» للرجل. وقدّمت نموذجاً مختلفاً للممثلة المسرحية، المرأة التي تحمل النص بأكمله من دون أن تكون مجرّد تابع. أداؤها كان مركّباً، لغته الجسد كما الكلمة، وتميّزت بقدرة على احتواء التراجيديا الإنسانية من دون الوقوع في الميلودراما. لم تُرِد للمرأة أن تكون مجرّد انعكاس للرجل، بل كائناً مكتمل التكوين الدرامي.

اختارت أيوب النصوص التي تعكس أزمات الإنسان، واختارت الشخصيات التي تنطوي على توتر داخلي وصراع وجودي، مثل دورها في مسرحية «الفتى مهران» و«السلطان الحائر»، حيث جسّدت نساءً ذوات شخصية مركّبة، يحملن خطاباً يتقاطع مع قضايا الحرية والعدالة والهوية.

انخراطها في المسرح السياسي والاجتماعي

أسهمت أيوب في ترسيخ المسرح بوصفه أداة للوعي والنقد، فعملت مع كُتّاب أمثال سعد الدين وهبة، وعبد الرحمن الشرقاوي، ويوسف إدريس، وأدت أدواراً في نصوص تكشف عن التناقضات الطبقية والسياسية في المجتمع. أداؤها لم يكن مزخرفاً، بل مفعم بالصدق والحس النقدي، ما جعلها قادرةً على إيصال الرسائل الفكرية من دون خطابية مباشرة.

الريادة المؤسسية وتأثير لا يُمحى

تُوّج حضورها الفني بمنصب مديرة «المسرح القومي المصري» (1972–1985)، في سابقة نادرة لسيّدة في هذا المنصب. لم تكن إدارية تقليدية، بل مبدعة ومشرفة فنية، دفعت بالمسرح القومي لتقديم عروض ذات مستوى فكري وجمالي عالٍ. شجّعت على تجارب إخراجية جديدة، وقدّمت الدعم لكتاب وممثلين صاعدين، ما أتاح تنوّعاً لافتاً في محتوى المسرح القومي آنذاك.

استمرت أيوب في المسرح لعقود، من دون أن يتراجع حضورها أو تتنازل عن خياراتها الفنية. كما ألهمت أجيالاً من الممثلات في مصر والعالم العربي، وفتحت لهن الطريق للتفكير في المسرح كمسار مهني جاد لا يقتصر على النجومية السطحية. هكذا، فقد كانت تجربتها تجسيداً حيّاً لقدرة المرأة على التأثير من داخل البنية المسرحية، لا من هوامشها.

برحيلها، تفقد الخشبة العربية إحدى أكثر نسائها تأثيراً وعمقاً، لكنّ أثرها يظل باقياً في وجدان المسرح.

على بالي

أسعد أبو خليل

الإعمار في لبنان مُجمّد. هو سيف القهر المُسلّط على لبنان مِن قِبل الغرب والخليج، والحُكم الجديد في لبنان. حتى رحلات «طيران الشرق الأوسط» إلى الغرب، هي مُعلّقة منذ سنوات الحرب بانتظار التطبيع. العقوبات الوحشيّة التي كانت من ضرورات الأمن العالمي ضدّ سوريا زالت وتبخّرت بمجرّد أن التزم حُكم القاعدة بالتطبيع وتطمين إسرائيل، قبل الأكل وبعده.

هذا ما ينتظر لبنان. لكنْ من الغباء الظنّ أنّ المنّ والسلوى ينتظران لبنان لو هو التزم بالتطبيع. في عام 1983، لم ينل لبنان من اتفاقيّة 17 أيّار المُذلّة إلا وعداً مشترَطاً بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي. لم يَعِدوا لبنان بالازدهار والرفاه. لا، وعدوه فقط بانسحاب جيش الاحتلال. والآن، ليس من وعود. ثم: السادات وعَد الشعب المصري بالخير العميم بعد توقيع الاتفاقيّة مع إسرائيل. لم ينل شيئاً غير تدعيم الحُكم العسكري لتثبيت نظام الحُكم المرتبط بأميركا وإسرائيل.

عقود من اتفاقيّات السلام مع الأردن ومصر، والدولتان تعانيان اقتصادياً وليس من مُعين خليجي أو غربي (باستثناء مبلغ مقطوع تناله الدولتان مقابل الاستمرار باتفاقيّة سلام لا يريدها الشعبان في البلدَين). في لبنان، ليس من حديث عن الإعمار.

ومِن كلّ سفْرات رئيس الجمهوريّة لم يلتزم بإعمار لبنان إلّا دولة العراق وبمبلغ زهيد جدّاً (عشرين مليوناً؟). دول الخليج تفرض شروط إسرائيل لكنْ من دون وعود.

ليس من حديث عن الإعمار في لبنان، ووعود الحكومة ليست مستعجلة. هناك أولويّات أهم: «نزع سلاح حزب الله» والوصول إلى التطبيع («اليوم قبل الغد» بحسب تمنيّات رئيس الحكومة) والاستهداء بحُكم القاعدة في سوريا لأنّه بات المثل المُحتذى عند دول الحضارة الغربيّة والاستبداد الخليجي. إهمال الإعمار يفاقم أزمة وطنية وطائفيّة في لبنان: هناك تراكم لنقمة واستياء وحنق مِن قِبل شيعة لبنان (وغيرهم من الحريصين على الوطن). وهذا يمكن أن يُكرّر تجربة حُكم أمين الجميّل، الذي - هو أيضاً - تمتّع باحتضان غربي وخليجي. لا تقوم قائمة لحُكم في لبنان بعد الحرب من دون مراعاة ما سمّته أميركا في العراق بـ «المكوّنات».

المفكرة

بيروت تحتفي بـ«يوم الأرشيف»

■ في إطار سعيه المستمر إلى الحفاظ على التراث الثقافي الحديث في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينظّم «مرصد التراث الحديث» فعالية «يوم الأرشيف» بين التاسع والرابع عشر من حزيران (يونيو). يُقام الحديث بالتعاون مع «المؤسسة العربية للصورة»، و«مكتبة يافت التذكارية» في الجامعة الأميركية في بيروت، و«المكتبة الشرقية» في الجامعة اليسوعية، و«رمان»، و«متحف سرسق»، و«متحف بيروت للفن»، و«مؤسسة البحث والتوثيق في الموسيقى العربية»، و«مختبر الأرشيف والإعلام الرقمي».

يهدف «يوم الأرشيف» الذي يُقام في فضاءات ثقافية عدة في بيروت، إلى التوعية العامة بأهمية الأرشيف بالنسبة إلى الأفراد والجماعات، وتسليط الضوء على ضرورة حفظه وتسهيل الوصول إليه من الجهات الحكومية والخاصة. ويأتي هذا الحدث في ظل تطوّر قطاع الأرشيف في العصر الرقمي، وما رافقه من حاجة ملحّة إلى توسيع نطاق الوصول إلى المحتوى الأرشيفي، إضافة إلى «تذليل الحواجز، وتعزيز الشمول، وضمان أن تخدم الأرشيفات مختلف المجتمعات وتمثّلها حول العالم».

أُطلِق «مرصد التراث الحديث» عام 2011، بهدف رفع الوعي بأهمية حماية هذا النوع من التراث بين مختلف القطاعات وصنّاع القرار والمؤسسات، إلى جانب الجمهور العام. وقد واصل الأعضاء أنشطتهم، ولا سيما في «الأسبوع الدولي للأرشيف»، رغم التحديات المحلية الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت والأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستمرة.

«يوم الأرشيف»: من 8 إلى 14 حزيران (يونيو). فضاءات ثقافية متعددة في بيروت وخارجها

... و«أفلامنا» تُحيي ذكرى الحرب الأهليّة

■ في ذكرى مرور 50 عاماً على اندلاع الحرب الأهليّة اللبنانيّة، نشر موقع «أفلامنا» برنامجه السينمائي الخاص بشهر حزيران، مخصّصاً إياه للدورة العاشرة من مهرجان «سفر» السينمائي. يضم البرنامج خمسة أفلام روائيّة وثلاثة أفلام قصيرة من لبنان، تتناول بشكل مباشر وقائع الحرب وأثرها المستمرّ في الذاكرة والمجتمع اللبناني حتى اليوم. ويترافق البرنامج مع إطلاق الحلقة الخامسة من سلسلة «سُبُل 2025» حول تحدّيات الإنتاج، مع المخرجة المصرية أمل رمسيس.

ويمتد البرنامج السينمائي حتى 9 تموز (يوليو)، ويشمل «تأتون من بعيد» لأمل رمسيس (حتى 11 حزيران/ يونيو)، و«لبنان في الدوامة» لجوسلين صعب (من 5 حتى 18 حزيران)، و«سينما الحرب في لبنان» لهادي زكاك (من 5 حزيران حتى 9 تمّوز)، و«يومٌ آخر» لجوانا حاجي توما وخليل جريج (من 12 حتى 25 حزيران)، و«سمعان بالضيعة» لسيمون الهبر (من 19 حزيران حتى 2 تمّوز)، و«موج 98» لإيلي داغر (الصورة/ من 19 حزيران حتى 2 تمّوز).

برنامج «أفلامنا» في شهر حزيران مستمرّ حتى 9 تموز ـ AFLAMUNA.online

إيفا مصيلب: في عشق البقاع اللبناني

■ «حين تحلم الأرض» (الصورة) هو عنوان معرض الفنانة التشكيلية إيفا مصيلب المستمرّ حتى 6 حزيران، في «آرت سين» في الجميزة. استلهمت مصيلب لوحاتها من جذور قريتها في البقاع اللبناني، لتقدم رؤية بصرية تتجاوز التوثيق المكاني نحو استكشاف عاطفي عميق الارتباط بالأرض. وتقول مصيلب إنّ الأرض ليست مجرد مكان، بل شعور حيّ يسكن رائحة المطر، وصمت الحقول، وتفاصيل الذاكرة. وتؤكد أن علاقتها بالأرض ليست حنيناً للماضي، بل حالة وجدانية حاضرة تشكّل ما تراه وتعبّر عنه في لوحاتها. يتنقّل المعرض بين التجريد والرمزية، مستعرضاً لوحات تتلوى فيها الخطوط كالجذور، في محاولة لنقل ما لا يُقال: ذلك الخيط الخفي الذي يربط الإنسان بأصوله. وتضيف مصيلب: «عندما تحلم الأرض، تدعونا إلى الحلم أيضاً، لنتذكر أننا مصنوعون من نفس الطين، ونسير على نفس التربة».

«حين تحلم الأرض»: حتى 6 حزيران، يومياً من التاسعة صباحاً حتى السابعة مساءً من الإثنين إلى الخميس، وحتى التاسعة مساءً يومَي الجمعة والسبت، وحتى الخامسة مساءً يوم الأحد - Art scene Gallery (**الجميزة، بيروت**) ـ **للاستعلام:** 03/194219

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ **تلفاكس: 01759500 01759597**
■ **ص.ب 113/5963**

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com